مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦٠٨٧**

الخميس، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/102)

09-24989 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/102)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في سياق المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دي ميستورا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/102، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأرحب به ترحيبا حارا هذا الصباح، وأعطيه الكلمة.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المجلس لإتاحته الفرصة لي لكي أوافيه بالمستجدات في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها العراق فيما يتعلق بتمكينه من تسيير شؤونه بنفسه. وخلال الأشهر القليلة الماضية، انصب اهتمام المجتمع الدولي على بلد منهمك في أنشطة التحضير للانتخابات، بينما كان العراقيون يستعدون للإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات للمحافظات منذ أربعة أعوام. ومما لا شك فيه أن هذه الانتخابات كانت أهم حدث سياسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وشهدت نهاية عام ٢٠٠٨ ازدياد وتيرة الأنشطة الانتخابية وتعزيز التحضيرات التي تقوم بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مع تكريس جميع جوانب عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بالكامل لتلك الفترة وصولاً إلى العملية الانتخابية.

وبعد انقضاء شهرين على بداية عام ٢٠٠٩، برز العراق بلدا ذا سيادة وهو يرتقي إلى مستوى التوقعات. وقد اجتاز بنجاح الاختبار الأول من خلال تنظيم أول انتخابات يقودها العراقيون ويتولون زمامها بالكامل. ففي ٣١ كانون

الثاني/يناير، وكما كان مرسوماً، أجريت انتخابات المحافظات في ١٤ محافظة، شملت ٤٢ ٠٠٠ من مكاتب الاقتراع، وفي غياب مثير للعنف. وشكلت تلك الانتخابات حدثا مشهوداً في بلد عانى العديد من الصراعات في السنوات الأخيرة. ويرجع الفضل في ذلك إلى تزايد فعالية قوات الأمن العراقية، وهو دليل على تزايد الاستقرار في البلد.

وتحت قيادة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، أبان العراقيون عن قدرتهم على إدارة انتخاباتهم في جهد جبار على الصعيدين اللوجستي والعملياتي. وتكفي نظرة إلى الأرقام: فقد توجه إلى صناديق الاقتراع ٧,٥ مليون عراقي، وخاض الانتخابات ١٤ ٠٠٠ مرشح، يمثلون ٤٠٠ كيان سياسي، وكانوا يتنافسون على ٤٤٠ مقعداً. ويسرني أن أقول إنه كانت هناك ٣ ٩٠٠ امرأة بين الـ ١٤ ٠٠٠ المرشحين.

وهذه الانتخابات الأولى، التي يمكن أن يكون لها أثر مباشر على الحياة اليومية للعراقيين، يمكن، أن تحدث أثرا كبيرا فيما يتعلق بالنواب المحليين الجدد، لأنهم معرضون للمساءلة على نحو مباشر أمام ناخبيهم: ذلك أن الاقتراع تم بنظام القائمة المفتوحة. وعلاوة على ذلك، استهدفت تلك الانتخابات تصحيح مشكلة شهدناها في الماضي، أي الاختلال الطائفي في المجالس المحلية. و لم يسجل هذه المرة أي شكل من أشكال المقاطعة من جانب أي عنصر هام من عناصر الشعب العراقي.

وينبغي الإشادة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على ما بذلته من جهود اتسمت بقدر كبير من الاحترافية، سواء في التحضيرات الفعالة خلال فترة ما قبل الانتخابات، أو أثناء إجرائها بصورة سلسة في آخر المطاف. ويرجع الفضل في ذلك على نحو كبير إلى الهيكل الميداني القائم المتسم بالدقة والاحترافية. وبمقاومة المفوضية للضغوط السياسية، فقد راعت الحرص الشديد في تنفيذ الإجراءات، بدءا من يوم الاقتراع إلى الإعلان عن النتائج النهائية بعد ذلك بثلاثة أسابيع.

وبفضل المساعدة المستمرة والمكثفة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تمكنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق من اجتياز كل العراقيل، والوفاء بالمواعيد النهائية المحددة للعمليات، وخرجت منذ بعض الوقت من مناقشة معقدة ومثيرة للخلاف في البرلمان بشأن قوانين انتخابية هامة، ووضعت صيغة معقدة لتخصيص المقاعد وتمثيل الأقليات والنساء، وانتهت من تقديم الشكاوى الرسمية إلى المحاكم، والتي بلغ عددها ٢ ٠٠٠ حتى الآن.

وفي أعقاب الإعلان عن النتائج المؤقتة في ٥ شباط/فبراير، أعلنت النتائج النهائية في ١٩ شباط/فبراير، استنادا إلى جميع الأصوات الصحيحة، بما في ذلك أصوات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمشردين داخليا، وعند الاقتضاء، والمعدلة بعد تقديم الشكاوى. ونتطلع الآن إلى إمكانية التأكيد النهائي للنتائج، بعد انقضاء الفترة القصيرة المخصصة للطعون، قبل حلول الأسبوع الثاني من آذار/مارس. غير أننا نعرف بشكل أو بآخر أين نحن الآن. وبعد ذلك سيكون التحدي هو تشكيل المجالس، ثم تعيين المحافظين.

وبينما يظل تفسير نتائج تلك الانتخابات أمرا يخص العراقيين أنفسهم، فمن دواعي الارتياح أن العملية الانتخابية كلها تمت بصورة سلسة، بما في ذلك – وهو ما يجب أن أذكره مرة أخرى لأنه جدير بالذكر – أن هناك حوالي ١١٠ امرأة بين أعضاء المجلس الجديد البالغ عددهم ٤١٠ أعضاء.

وقد أُقر بأن الانتخابات حظيت بالمصداقية والشفافية، من جانب جهد محلي للمراقبة جدير بالإعجاب

شارك فيه ٤٩٠٠٠٠ مراقب محلي ووطني - وهو عدد يماثل تقريبا عدد الجيش العراقي - و ٤١٣ مراقبا دوليا من ٢٥ كيانا، تولى تنسيقهم مستشار تكفّل الاتحاد الأوروبي بإيفاده. وينبغي أن تزيد هذه الانتخابات ثقة العراقيين في مؤسساتهم المحلية. وأود أن أقول مبروك - ثمانينا - للسفير العراقي، كما قلنا لرئيس الوزراء قبل بضعة أيام؛ فهذا الأمر من شأنه أن يشكل تحديا في أي بلد.

ولكن الكثير من العمل الآن سيتوقف على القادة المنتخبين. فعلى هؤلاء أن يعملوا في إطار النظام الانتخابي التي اختاروه بأنفسهم. ولا بد أن يثبتوا أنهم قادرون على تعزيز حوار سياسي شامل للجميع، والتوصل إلى حلول توافقية والعمل في تحالفات. وفي هذا الصدد، فإن التصريحات التي أدلى بها عدد من الزعماء السياسيين العراقيين، التي تشير إلى استعدادهم للاضطلاع بدور في هذه العملية وإلى تمكين الآخرين من القيام بذلك، أمر يدعو فعلا إلى تشجيع كبير.

ولا شك في أن إجراء الانتخابات كان العنصر الأساسي في ولايتنا خلال هذه الفترة، وهيمن على جهودنا في الأشهر الماضية. ومن المتوخى في عام ٢٠٠٩ استمرار الأنشطة الانتخابية، مع احتمال تنظيم عدة أحداث انتخابية في الأشهر المقبلة. ويمكن أن تشمل هذه المناسبات انتخابات الجمعية الوطنية الكردية المقرر إجراؤها صيف هذا العام - حيث طلب منا المشاركة بالفعل - فضلا عن احتمال إجراء انتخابات الأقضية، التي ستتوج بإجراء الانتخابات البرلمانية الوطنية قرب نهاية هذا العام.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقديم المساعدة التقنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بدرجة كبيرة، حسب تكليف المجلس وبناء على طلب حكومة العراق وأحزابه السياسية. كما أن البعثة، حسب الطلب، ستدعم التزام الحكومة بإجراء تعداد السكان، بعد أن تأخر لفترة طويلة. ولكن المساعدة التي تقدمها البعثة، بموافقة المجلس، لن تتوقف عند هذا الحد. فهي ستتكيف مع ما يطلبه العراق في الخطوة المقبلة في عملية انتقاله.

ومن البديهي أن أحد هذه المطالب هو تحقيق المصالحة الوطنية. فالعراق الآن بحاجة إلى اغتنام هذه الفرصة، وإلى السمو على المصالح الطائفية، وإلى أن يكون منفتحا للتوفيق والتوافق. ولا يمكن لأي بلد أن ينال سيادته أو أن يحقق السلام الدائم ما لم يغرس الثقة في مؤسساته من خلال احترام سيادة القانون ووضع دستور موحد للبلد وما لم يف بالاحتياجات الأساسية. وهذا ينطوي على قدر كبير من الجهد، وفي هذه المرحلة المقبلة، تلتزم البعثة بتقديم الدعم الكامل لحكومة العراق في هذه الممارسة لسيادتها وتحملها لمسؤوليتها.

وما زال الأمر الذي يدعو إلى القلق بشكل خاص، وندركه جميعا، هو الاحتمال القائم لحصول توترات بين الجانبين العربي والكردي في العراق، لما ينطوي عليه ذلك من أثر على جميع جوانب الحياة السياسية في العراق تقريباً. وظلت هذه التوترات سبباً لعدم إحراز تقدم حقيقي بشأن قانون النفط الحيوي وتقاسم الإيرادات ومراجعة الدستور، فضلا عن إمكانية إثارة توترات مثل الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في خانقين بين القوات المسلحة التابعة للحكومة المركزية وقوات المنطقة الكردية.

وبينما نعمل كوسيط نزيه، فإننا نحاول تشجيع روح للحوار. وستشهد أنشطة البعثة تحولا معينا بعد هذه الفترة الانتخابية وتركيزا على مبادرتنا بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها والعمل بشأن كركوك، بما في ذلك من خلال اللجنة البرلمانية المشكلة بموجب المادة ٢٣ من قانون انتخابات المحافظات، التي كلفها مجلس النواب بإيجاد صيغة

لتقاسم السلطة لانتخابات المحافظات في كركوك، وتقييم المنازعات على الملكية والمسائل الديمغرافية.

وينظر إلى العمل في هذه المجالات، وهو أولوية بحق، بوصفه وسيلة للإسهام في التخفيف من حدة التوترات من هذا القبيل، في كركوك وغيرها، واستكشاف حلول جديدة لبعض هذه المسائل الأكثر إلحاحا. وخلال زيارتي الأخيرة لكركوك في كانون الأول/ديسمبر الماضي للعمل مع المجتمع الأوسع على أرض الواقع، فإنني، بصراحة، لمست زخما جيدا في استكشاف أبناء كركوك للخيارات المحددة محليا فيما يتعلق بالمستقبل الإداري لكركوك. وفعلا غادرت وأنا أشعر بالتشجيع لأن لدى أبناء كركوك إدراكا متزايدا بأن الكيل قد فاض وبأنه ثمة حاجة الآن للتوصل إلى حل توفيقي مقبول لجميع الطوائف التي تعيش هناك.

وكان جانب من رحلتي هو مناقشة عمل لجنة المادة ٢٣، وهي لجنة هامة أنشئت وفقا لقانون الانتخابات وهيئة جيدة للغاية لتقديم اقتراحات بناءة لإيجاد صيغة لهذا المجال في المستقبل. وظلت لجنة المادة ٢٣ تتعرض للانتقاد لبدايتها البطيئة، ولذلك نقلنا إلى اللجنة توقعات المجتمع المحلي ورغبته في أن تستيقظ اللجنة وأن تمضي قدما حتى يمكن أن تصبح أكثر فعالية. ومنذ ذلك الوقت أسهمنا في إزالة بعض العقبات التي كانت تعترض عمل اللجنة. وفي ٢ شباط/فبراير، قام نائبي السياسي بتيسير زيارة اللجنة الأولى لكركوك ورافق اللجنة التي ذهبت أخيرا وشرعت في العمل. ونحن قدمنا الدعم السوقي والنقل وتوفير الأمن والدعم التنظيمي.

كما قدمنا المساعدة بأعمال الأمانة، وفي الواقع، عملت البعثة بنشاط بوصفها الأمانة الفعلية للجنة. وبدأت اللجنة الآن بعقد الاجتماعات، في بغداد وكركوك على السواء. وقدمنا أيضا دعم البعثة في مجالات الخبرة التقنية، ويوجد مستشاران على وشك الانتشار. وستوفر إمكانية الوساطة في حالة الاختلاف.

ودأبت البعثة على العمل بالتوازي بشأن إجراء استعراض شامل لما يسمى بالمناطق المتنازع عليها في محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى ونينوى، تمشيا مع الولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن والموافقة التي أبدتها القيادة العراقية العام الماضي. ولعل الأعضاء يذكرون أن التقارير الأولى صدرت في حزيران/يونيه الماضي. ونحن أجلنا تقديم التقارير الأحد عشر المتبقية لعدم رغبتنا في اتخاذ أي مبادرات في الأسابيع المفضية إلى إجراء الانتخابات. وقد تقرر ذلك بالتشاور مع رئيس الوزراء. وما زلنا نتشاور مع الحكومة العراقية وجميع الأطراف المعنية، بغية التحديد المتأني للتوقيت والمعالجة المناسبين لاستكمال كل مجموعة التقارير التحليلية بشأن هذه المناطق المتنازع عليها داخلياً.

إننا نأمل ونعتقد أن مجموعة التقارير هذه قد تشكل أعمق وأشمل تحليل يقدم حتى الآن بشأن هذه المناطق. وستتناول العوامل المختلفة الخاصة بالمناطق، بما في ذلك المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية، ونتائج انتخابات عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، ومظالم الأنظمة السابقة، والتاريخ الإداري، وحالة ما بعد عام ٢٠٠٣ على أرض الواقع بما في ذلك المسائل الديمغرافية والظروف الأمنية. وهذه جميعا تشكل مجموعة من المؤشرات التي ستؤخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسات والتحليلات. ولكن المسؤولية النهائية عن اتخاذ قرارات من أي نوع ستبقى، في المقام الأول، على عاتق حكومة العراق، والأطراف الممثلة في المناطق المعنية، والقيادة الإقليمية الكردية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع القيادة العراقية على إحراز تقدم بشأن المسائل الأساسية الأخرى التي نعلم أنها مهتمة بمتابعتها. وتكمن هذه المسائل في صميم حالات التوتر

فيما بين الطوائف المختلفة. وتشمل هذه المسائل نظام الحكم الاتحادي وتقاسم الإيرادات وتقاسم الموارد الطبيعية الوفيرة في العراق، وكل ذلك في إطار مراجعة الدستور. والبعثة جاهزة ومستعدة لمساعدة الحكومة في متابعة هذه المسائل.

كما أن البعثة ستظل ملتزمة بدعم إنشاء هيئات مستقلة، والتطور الأهم هو التشريعات التي تمت الموافقة عليها وتنص على إنشاء المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان في العراق.

أما بالنسبة للشراكة الدولية، فإن الأمم المتحدة ستواصل مساعدة البلد في الحفاظ على مكانته في المجتمع الدولي من خلال العهد الدولي مع العراق وولايات مجلس الأمن وعلاقات البلد مع جيرانه.

وعلى الجبهة الإقليمية، شهدت الأشهر الماضية فتح سفارات الكويت والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة والأردن والجامعة العربية وسورية. وهذا مؤشر كبير على الأمل في تعزيز المشاركة مع المنطقة وداخلها.

وستواصل البعثة مشاركتها في هذا المجال وفقا لولايتها، بما في ذلك من خلال المبادرات الثنائية لبناء الثقة وتقديم المساعدة التقنية لإنشاء آلية لدعم التعاون الإقليمي يكون مقرها في وزارة الخارجية في العراق. وما زلنا على اتصال مستمر مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، ونحن ملتزمون بمساعدة جهود العراق لتحسين العلاقات مع جيرانه المباشرين. وأحد الأمثلة الهامة هو العلاقة الهامة مع الكويت. ويحدونا الأمل في أن نشارك بصورة متزايدة في المساعدة في عدد من المسارات، بما في ذلك، على سبيل المثال، صون الحدود ومسألة المحفوظات المفقودة وأبناء الكويت المفقودين، فضلا عن التعويضات.

وفي الآونة الأخيرة دفعنا من أجل مشروع تدريبي لبناء قدرات وزارة حقوق الإنسان العراقية في مجال استخراج الجثث من أجل معالجة مسألة عالقة، ونحن نسهل نقل عدد معين من الأشرطة المحددة من العراق إلى الكويت، والذي سيشهده في الأيام المقبلة صديقي وزميلي البالغ النشاط السفير تاراسوف.

بالنسبة لإيران، نرحب بالإعلان عن إنشاء لجنة مشتركة بين العراق وإيران والأمم المتحدة للعمل مع المنظمة على إزالة الألغام ومكافحة تهريب المخدرات على امتداد الحدود الإيرانية. واللجنة مثال ملموس على الكيفية التي يمكن من خلالها تسهيل التعاون الملموس فيما يتعلق بالحدود. ونأمل أن تبدأ العمل قريبا وأن تتعاون في نهاية المطاف مع لجنة عبادان. ونرحب بالتقدم البناء جدا المحرز في علاقات العراق مع تركيا والأردن، ومع سوريا مؤخرا.

ويواصل العراق إحراز التقدم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. ويجب تهنئته – مرة أخرى، مبروك – على الإصلاحات التي أدت مؤخرا إلى إلغاء ديون نادي باريس. وهذا يثبت أن تحقيق المعايير الإرشادية لوثيقة الاتفاق الدولي يمكن أن يسفر عن نتائج فورية وإيجابية. ومن الأهمية القصوى الآن أن تترجم تلك المكاسب إلى تحسينات ملموسة في حياة كل الناس في العراق.

وفي الوقت الذي يتولى فيه العراق المسؤوليات الكاملة عن دولة ذات سيادة، يتطلع المواطنون – شأنهم شأن مواطني البلدان في جميع أنحاء العالم – إلى قادتهم لتوفير أفضل المدارس والوظائف، وإمدادات الكهرباء والخدمات الصحية. وقد أثبتت الانتخابات أن هذا هو البرنامج السياسي الذي تم على أساسه انتخابهم بأغلبية ساحقة. وسوف ينظر الشعب العراقي على نحو متزايد إلى التحسينات في هذه المجالات باعتبارها المؤشرات الرئيسية للانتعاش واستعادة الثقة.

يجب أن تستعيد الخدمات الاجتماعية واقتصاد السوق عافيتها من ربع قرن من المصاعب والصراعات. على

سبيل المثال، لا يزال نحو ثلث شباب العراق عاطلين عن العمل. ولا يزال الكثير من الأطفال العراقيين يذهبون إلى مدارس صفوف الدراسة فيها دون المستوى، ولا تتوفر المياه الآمنة إلا في ٤٠ في المائة فقط من المنازل العراقية. أمامنا تحد. ونحن نعلم أن الحكومة العراقية عازمة على مواجهة ذلك التحدي، ويجب علينا أن نساعدها.

علاوة على ذلك، سيجعل انخفاض أسعار النفط التحديد الملائم لأولويات استراتيجيات التنمية أمرا أكثر أهمية. وميزانية العراق لعام ٢٠٠٩، المعروضة الآن على مجلس النواب، تم خفضها بنسبة ٢١ في المائة عما كان مخططا لها أصلا. وتم خفض الجزء المخصص منها لاستثمارات رؤوس الأموال بنسبة ٣٨ في المائة. ومن الواضح أن هذا النوع من التحدي قائم في جميع أنحاء العالم، ولكن العراق يواجهه في سياق فترة انتقالية بالغة الحساسية. وهذا يتطلب توجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تشتد الحاجة إليها والتي يمكن لها أن تحقق أكبر أثر على التعافي وعلى حياة الجميع في العراق.

ويمكن مواجهة هذه التحديات من خلال زيادة كفاءة وشفافية القطاع العام وتقوية القطاع الخاص. وستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة كما ينبغي لتحسين الأداء في تلك المجالات.

في مجال المساعدات الإنسانية، حيث الاحتياجات أكثر شدة، ستواصل الأمم المتحدة تقديم هذه المساعدات من خلال النداء الموحد من أجل العراق والمنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، يقر النداء بأن التحسن الذي تحقق في الأوضاع الإنسانية في العراق كان كبيرا. وفي الواقع هذا هو السبب في أننا خفضنا المساعدات الإنسانية: ذلك أن العراق ما فتئ يعالج بنفسه حالات طوارئ إنسانية عديدة. ويسعى النداء أيضا إلى الحد من أسوأ آثار الفقر والصراعات وإلى تهيئة الظروف المؤاتية لعودة المشردين واللاجئين العراقيين.

إن مرفق الصندوق الدولي لتعمير العراق، الذي أسهم فيه جميع الأعضاء، سيتم إغلاقه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وسيكون ذلك يوما تاريخيا. وإنني أتذكر عندما أنشئ الصندوق الاستئماني بهدف الإبقاء على العراق على قيد الحياة. وقد شهد منذ إنشائه ضخ ١,٣ بليون دولار من خلاله. ونتيجة للتبرعات السخية من جميع الأعضاء، لا سيما من اليابان والاتحاد الأوروبي – اللذين نشيد بهما – أصبح المرفق أداة بالغة الأهمية لتعزيز تنسيق المساعدات الاستراتيجية داخل العراق. ويسرني أيضا أن نلاحظ أنه في الاجتماع الأخير للمرفق، الذي عقد في نابولي في ١٨ شباط/فبراير، رحبت الحكومة العراقية والجهات المانحة باقتراح من نائب الممثل الخاص للشؤون الإنسانية والتعمير والتنمية بإنشاء آلية بعد إنهاء المرفق – حتى لا نفقد آلية كانت نافعة – وذلك لجعل الاتفاق الدولي محركا أكثر فعالية لعجلة تنمية العراق الداخلية وشراكاته الدولية.

وستقوم أيضا وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها باستعراض أطر المساعدة الخاصة بها في العراق من أجل تشجيع المزيد من الامتثال لإعلان باريس، ولمواءمة عملنا بشكل وثيق مع الأولويات الجديدة للاتفاق الدولي ولزيادة وجودها في بغداد لمواجهة التحديات المقبلة. إن الاتفاق الدولي مع العراق، الذي يشارك في رئاسته نائب رئيس الوزراء العراقي وزميلنا وصديقنا السفير غمبري، يمكن أن يكون الوسيلة الأساسية لجميع المبادرات من أجل العراق. وبعد النجاح الكبير لمؤتمر استوكهولم، تنطوي مبادرة رئيس الوزراء المالكي لاستعراض وإعادة ترتيب أولويات المعايير الإرشادية للاتفاق الدولي على إمكانية تحويل الاتفاق إلى محرك قوي فعال للمزيد من أعمال المتابعة في هذا المجال.

في الختام، لدينا أسباب للتفاؤل، ومن الأفضل لنا في هذه القاعة أن نشعر بذلك التفاؤل في بعض الأحيان. وأعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نفخر بتلك الحقيقة - وخاصة ممثل العراق، نيابة عن الشعب العراقي. وتدلل حكومة العراق بوضوح على أن هذه هي السنة التي يجب فيها أن تثبت قدرتها على إدارة الدولة التي تتمتع بدعم واسع النطاق وأنها تعتزم تقديم الخدمات الأساسية والضمانات الأمنية في ظل وجود مؤسسات مستقلة وموثوق بها.

لقد تحسن الأمن، وأكد العراق سيادته، وهذا ما تم البرهان عليه بوضوح هذا العام. ومع المزيد من السيادة يأتي المزيد من المسؤولية، المسؤولية تجاه كل طائفة من طوائف العراق. لقد حان وقت البناء على ما تم إنجازه منذ انتخابات المحافظات مؤخرا، والتي كانت أول انتخابات يقودها العراق بشكل كامل. فبعد معاناة طويلة، خطى العراقيون خطوات مشجعة للغاية. ويتوقف الأمر الآن على العراقيين أنفسهم لتضميد جراح الماضي والمضي قدما برؤية مشتركة. وستزداد الثقة بين الناس من خلال الخطوات المشتركة والملموسة، بما في ذلك إقامة الإطار الاتحادي، وتوزيع الثروة، واستحداث نظام لتقاسم الإيرادات قابل للاستمرار، والتعامل البارع مع مسألة كركوك، ووضع صيغة لتسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها.

لقد دأب الأمين العام بان كي - مون وأعضاء مجلس الأمن على دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق كي تكون بعثة استباقية وتركز على تحقيق النتائج. وسوف نواصل بذل تلك الجهود. إلا أن الأمر في نهاية المطاف يتوقف على القادة العراقيين في اتخاذ الاختيارات السليمة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجعهم ويدعمهم في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا وعلى التقدم الجيد الذي تم إحرازه خلال هذه الفترة.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن شكرنا لسلفكم، الممثل الدائم لفرنسا، على الجهود التي بذلها خلال شهر كانون الثاني/يناير. ونعرب عن تقديرنا الكبير للسيد ستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، ولأفرقة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق العاملة في العراق ونيويورك لما يقومون به من عمل دؤوب في مساعدة حكومة وشعب العراق.

بعد استعراض تقرير الأمين العام عن أعمال البعثة، الوارد في الوثيقة S/2009/102، يود وفد بلادي أن يبدي الملاحظات التالية.

يفخر العراق اليوم حكومة وشعبا بالمنجزات في المجالات السياسية والأمنية المتمثلة في إجراء انتخابات المحافظات، التي جرت في وضع أمني ديمقراطي ومستقر. ولقد أتاحت الانتخابات فرصة كبيرة للمنافسة الانتخابية بين الكتل والقوى السياسية وأعطت للمواطنين العراقيين حرية اختيار من يعتبرونهم الأنسب لهم في إدارة محافظاتهم وتوفير الخدمات التي يتوقعونها من المجالس المحلية. وستُعطى مجالس المحافظات صلاحيات أوسع وميزانيات أكبر من المجالس المنتهية ولايتها، بما في ذلك مسؤولية الاضطلاع بدور أكبر في النهوض بعمليات البناء والتعمير وتقديم الخدمات في المحافظات وفقا لما حدده قانون مجالس المحافظات.

شهدت انتخابات مجالس المحافظات تنافس ١٤ ٤٣١ مرشحا، منهم ٣ ٩١٢ امرأة، ينتمون

لـ ٤٠١ قائمة للفوز بـ ٤٤٠ مقعدا في أربع عشرة محافظة. وشارك في مراقبة الانتخابات أكثر من ٤٠٠ مراقب من الأمم المتحدة وما يربو على ٨٠٠ من المراقبين الدوليين المستقلين، فضلا عن مراقبين يمثلون جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي. وتُعد نسبة المشاركة في الانتخابات البالغة ٥١ في المائة، جيدة جدا بالمقارنة بنسب المشاركة في الانتخابات المحلية في بلدان أخرى.

وتعتبر انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في نهاية كانون الثاني/يناير نقطة تحول في التقدم الذي أحرزه العراق في مسيرته نحو بناء ديمقراطية جديدة بسبب المشاركة النشطة للكثير من العراقيين الذين قاطعوا انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٥. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المشاركة في نينوى ٦٠ في المائة مقابل ١٤ في المائة خلال الانتخابات السابقة. ومحافظة صلاح الدين، التي سجلت أعلى نسبة مشاركة في الانتخابات، إذ بلغت ٦٥ في المائة، لم تبلغ مشاركتها سوى ١٥ في المائة في انتخابات عام ٢٠٠٥. أما محافظة الأنبار التي بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات فيها عام ٢٠٠٥ أقل من ١ في المائة، فقد سجلت مشاركة بلغت ٤٠ في المائة.

إن مشاركة العراقيين، الذين قاطعوا الانتخابات في الماضي، تجسد إيمانهم الراسخ بالانتخابات بوصفها آلية رئيسية للديمقراطية بدلا من استخدام العنف لفرض إرادة طرف واحد على الآخرين. وترى الحكومة أن نجاح الانتخابات تطور مهم ودفعة قوية لتعزيز المصالحة والتعايش بين مختلف مكونات الشعب العراقي.

ووفقا لأحكام المادة ٢٣ من قانون انتخابات المحافظات، تم تأجيل الانتخابات في كركوك وشكلت لجنة برلمانية لدراسة الخيارات المتاحة لتقاسم السلطة بين مكونات كركوك وبحث مسائل النزاع على الملكية والتغيير الديمغرافي. وتأمل هذه اللجنة في أن ييسر تقريرها، عند تقديمه إلى مجلس النواب، عملية الانتخابات في كركوك. تتفق القوى السياسية العراقية على مضمون المادة ٢٣ من قانون انتخابات المحافظات، التي تؤكد على حل قضية كركوك بالوسائل الدستورية والسياسية من أجل الحفاظ على الحقوق الكاملة لجميع مكونات المحافظة.

لقد أدى نجاح الانتخابات في المحافظات باعتباره منعطفا هاما في التطور السياسي في العراق الجديد إلى إعراب الكثيرين عن إعجابهم بإمكانات الشعب العراقي وقدراته على التحضير لعمليته الانتخابية وتنظيمها وإدارتها وحمايتها. وقد أشاد الأمين العام بالأجواء التي جرت فيها الانتخابات قائلا إنها خلت من العنف على نحو مثير للإعجاب. وبالمثل، قال السيد ستافان دي ميستورا الممثل الخاص للأمين العام إن العملية الانتخابية كانت منظمة تنظيما جيدا حيث اتبع جميع الموظفين نفس الإجراءات وأظهرت مفوضية الانتخابات الاستقلالية. وأعرب أيضا عن إعجابه بالدور الذي أدته قوات الأمن العراقية قائلا إن هذه الانتخابات أثبتت أن باستطاعة الحكومة العراقية توفير الأمن لكفالة إنجاز العملية الانتخابية.

والرسالة الرئيسية التي يريد أن يبعثها أبناء الشعب العراقي إلى العالم من خلال نجاح هذه الانتخابات هي الأهمية التي يولونها لبناء الديمقراطية المسؤولة من خلال ممارسة حقوقهم في إطار الإدارة العامة المنصوص عليها في دستورهم من أجل تعزيز التجربة الديمقراطية في العراق الجديد.

إن إجراء انتخابات المحافظات في أجواء كادت تخلو تماما من أي مظهر من مظاهر العنف، مقارنة بوقوع ٨٠ حادث أمني خلال انتخابات عام ٢٠٠٥، ليؤكد

حقيقتين أساسيتين. أولا، بين التطور الكبير في قدرات قوات الأمن العراقية، التي تؤدي واجباتها بمهنية وعلى أكمل وجه وبطريقة فعالة، حيث شعر الناس بحضورها الفعال على أرض الواقع، مما جعل هذه الانتخابات أول شاهد على كفاءتها، ولكن ليس الأخير. كما توصل الأمين العام لهذا الاستنتاج حيث ذكر في تقريره أنه ''يرجع الفضل إلى حد كبير في غياب أعمال العنف بشكل شبه تام أثناء الانتخابات إلى تزايد فعالية قوات الأمن العراقية'' (S/2009/102، الفقرة ٢٠).

ثانيا، بينت الانتخابات المكاسب الملموسة التي تم تحقيقها في الوضع الأمني في العراق بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المجالات السياسية والأمنية وإنفاذ القانون – وهي دعائم الاستقرار في البلد. وقامت أجهزة مكافحة الإرهاب في العراق بالقضاء على ٥١ شبكة إرهابية في عام ٢٠٠٨، الأمر الذي عزز من المكاسب الأمنية التي تحققت من خلال التزام الحكومة المستمر بدعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية والحوار السياسي مع مختلف الأطراف المشاركة في العملية السياسية في البلد.

توصلت حكومتا العراق والولايات المتحدة إلى اتفاق أمني جديد لتنظيم مستقبل الشراكة الثنائية بين دولتينا المستقلتين المتمتعتين بالسيادة واللتين تجمعهما الأهداف المشتركة المتمثلة في حماية مصالح بلدينا وتعزيزها وتعزيز سيادة العراق واستقلاله.

إن انتهاء ولاية القوات المتعددة الجنسيات في العراق نقطة تحول هامة بالنسبة للعراق ونهاية حقبة للأمم المتحدة وقبل كل شيء، للبلدان المساهمة بقوات في القوة المتعددة الجنسيات. لقد أسهمت القوة المتعددة الجنسيات إسهاما حيويا في إحراز التقدم في بناء الأمن والاستقرار في العراق ونحو انتقالنا لنصبح ديمقراطية اتحادية موحدة وذات سيادة.

أود أن أنقل نيابة عن حكومة العراق وشعبه رسالة شكر هامة جدا إلى الرجال والنساء من القوات المتعددة الجنسيات في العراق الذين قاتلوا بشجاعة معنا على خط المواجهة، وكذلك إلى حكوماتهم.

لقد ساعد التحسن السريع في الأوضاع الأمنية في بغداد والمحافظات الأخرى على عودة الحياة إلى طبيعتها في معظم المناطق. وبلغ عدد الأسر المشردة التي عادت إلى أماكن سكناها الأصلية حوالي ٤٠ ٠٠٠ بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وأُغلق أحد أكبر مخيمات المشردين داخليا، في محافظة النجف بعد عودة الـ ٣٠٠ عائلة التي كانت تعيش فيه إلى أماكنها الأصلية. وستعمل حكومة بلدي دون كلل على إعادة الممتلكات، وفقا للمرسوم ١٠١ وتقديم المساعدة للعائدين من الأسر المشردة عملا بالمرسوم ١٠٢ من خلال توفير الظروف الملائمة لعودتهم إلى سبل معيشتهم ومناطقهم الأصلية.

وأسفر استمرار الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في التعاون مع المنظمات الدولية ووكالات المعونة لتأمين عودة جميع الأسر التي شردتها أعمال العنف في بعض مناطق محافظة نينوى في أواخر العام الماضي عن عودة ٢ ٤٠٠ أسرة من أصل ٢ ٥٠٠ أسرة مشردة، ولا تزال الحكومة العراقية تقدم للأسر التي لم تعد المساعدات اللازمة.

وفي إطار الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة العراقية لضمان عودة النازحين العراقيين في البلدان المجاورة، ترأس مؤخرا وزير الهجرة والمهجرين السيد عبد الصمد رحمان سلطان وفدا وزاريا إلى سوريا وهي المحطة الأولى في جولة شملت مصر ولبنان. وكان الهدف من الزيارة التنسيق مع هذه البلدان لتنظيم عودة النازحين العراقيين إلى ديارهم. وهدفت الجولة أيضا إلى التباحث مع وزراء الهجرة في سوريا ولبنان ومصر بشأن المشاكل والمعوقات التي تنطوي على

عودة المواطنين العراقيين لكي يتسنى وضع آليات فعالة للتغلب على هذه المشاكل والإسهام في عودة جميع العراقيين إلى أماكنهم الأصلية. ومن المهم هنا أن أشير إلى التقرير الذي أصدره مؤخرا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي نوه بعودة ٢٢٠ ٠٠٠ عراقي خلال عام ٢٠٠٨ ومن المتوقع عودة ٥٠٠ ٠٠٠ عراقي خلال عام ٢٠٠٩ بسبب التحسن المطّرد في الحالة الأمنية في البلاد.

واقتناعا من حكومة العراق بضرورة توطيد حقوق الشعب العراقي وتعزيزها من خلال إنشاء مؤسسات مستقلة تقوم بمتابعة ورصد حقوق الإنسان، صدقت الحكومة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ على قانون لإنشاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان بموجب أحكام المادة ٦١ من الدستور العراقي. وستسعى المفوضية جاهدة لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان في العراق وحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور والقوانين والمعاهدات والاتفاقات الدولية التي صدق عليها العراق.

وحكومة بلادي تولي أهمية خاصة لمسألة حقوق الإنسان بالنسبة للمحتجزين العراقيين في قضايا جنائية قيد التحقيق، وهو ما يتجلى في إنشاء أماكن احتجاز مجهزة على نحو ملائم، بما يتيح حصانات وإجراءات قانونية كاملة لكفالة محاكمة عادلة. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، فُتح سجن بغداد المركزي أمام الصحافة في إطار سياسة الحكومة العراقية لضمان أعلى درجة من الشفافية في متابعة أحوال المحتجزين في السجون العراقية.

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، كان للتحسن الملموس في الحالة السياسية والأمنية في العراق أثر إيجابي على استراتيجية التنمية الوطنية. وسُجل تحسن واضح في المؤشرات الاقتصادية العراقية خلال الشهور القليلة الماضية. ففي نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ معدل النمو الاقتصادي ٤٤,٢ في المائة. وتراجع معدل التضخم من ١٦ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ١٢ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ نتيجة للسياسات المالية الرامية إلى خفض التضخم وتحسين القوة الشرائية للدينار العراقي. كما انخفضت البطالة حيث تراجعت من ١٧ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ١٥ في المائة في بداية عام ٢٠٠٩. وتظهر هذه المؤشرات الاقتصادية تحسنا شاملا في الاقتصاد العراقي.

ويعد الاستثمار أولوية للسياسات المالية والاقتصادية الوطنية للحكومة العراقية. وقد خصصت الحكومة ١٢ بليون دولار في الميزانية الوطنية لأنشطة الاستثمار لجميع الوزارات العراقية وأنشأت آلية رصد وطنية لتشجيع الوزارات العراقية على إنفاق الأموال الاستثمارية المخصصة في مشاريعها.

وفي ضوء الالتزامات بموجب العهد الدولي مع العراق، وقعت حكومة بلادي، عددا من الاتفاقات الثنائية مع بلدان نادي باريس، وافقت تلك البلدان بموجبها على إلغاء قرابة ٤٥ بليون دولار من الدين الوطني العام للعراق الذي يتجاوز ٥٢ بليون دولار. كما تم مؤخرا توقيع اتفاقية ثنائية ومذكرة تفاهم مع اليونان والصين، انخفض الدين المستحق علينا لهذين البلدين بموجبهما بنسبة ٨٠ في المائة.

وأنشأت الحكومة العراقية شبكة ضمان اجتماعي لدعم مختلف الشرائح الاجتماعية، بما في ذلك الأيتام والأرامل والعاطلون عن العمل. وخصصت الحكومة ٨٠٠ مليون دينار لهذا الغرض وزادت عدد القروض الصغيرة من ٧٥ ٠٠٠ قرض في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٠ ٠٠٠ قرض في عام ٢٠٠٩.

وفي إطار السياسات الاقتصادية الرامية إلى إعادة بناء القطاع الصناعي العراقي، خصصت الحكومة ميزانية استثمار تصل إلى ٦٩٧ مليون دولار لوزارة الصناعة لإعادة بناء الكثير من مؤسساتها الوزارية في مسعى لتنويع مصادر الدخل الوطني.

وفي ما يتعلق بوزارة النفط، اعتمدت الحكومة العراقية سياسات جديدة لإعادة بناء هذا المجال وتطويره. ووفقا لأحدث التقارير الصادرة عن وزارة النفط العراقية، زاد إنتاج النفط عام ٢٠٠٨ بنسبة ١١ في المائة وزاد الإنتاج اليومي من ١,٨٥ مليون برميل إلى ٢,٢٨ مليون برميل. كما انضمت الحكومة العراقية إلى مبادرة الشفافية الدولية في مجال الصناعات الاستخراجية وذلك من أجل وضع آلية رصد لعائدات النفط وسبل إنفاقها.

وفي مجال الخدمات الأساسية، خفّضت الحكومة العراقية عدد المحرومين من نُظُم المياه والصرف الصحي إلى ١٠ في المائة في المناطق الحضرية وإلى ٣٠ في المائة في المناطق الريفية. وارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية بشكل ملموس في الأشهر الثلاثة الأخيرة، وخصصت الحكومة العراقية أكثر من ٣ بلايين دولار لوزارة الكهرباء لبناء محطات جديدة للطاقة.

وفي إطار جهود الحكومة العراقية لدعم العملية التعليمية في البلاد، وقعت وزارة التعليم بروتوكولات للتعاون الثنائي مع منظمات داعمة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووزارة الإسكان والتعمير العراقية. وتدعم هذه المبادرة الخطة الوطنية للحكومة لبناء المدارس والتي تم بموجبها بناء ٢٩١ مدرسة وترميم ٣٧٤ مدرسة حتى الآن لاستقبال الطلاب في العام الدراسي الحالي.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، تواصل الحكومة العراقية جهودها لرصد وتنسيق عمل اللجان المعنية باللاجئين والطاقة والأمن في الإطار المعتمد في اجتماعي وزراء خارجية المجموعة الموسعة للبلدان المجاورة للعراق المعقودين في شرم الشيخ وإسطنبول. وعقدت لجنة اللاجئين اجتماعها في عمان في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وعقد اجتماع لجنة التنسيق الأمني في دمشق في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأود أن أؤكد التزام حكومة بلادي بالتعاون الكامل مع البلدان المجاورة للتوصل إلى حلول لجميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

شهدت الشهور القليلة الماضية زيارات متبادلة بين عدد من المسؤولين العراقيين والدوليين. ففي هذا الشهر، زار العراق كل من رئيس فرنسا نيكولا ساركوزي ووزير خارجية ألمانيا فرانك فالتر شتاينماير. وزار جلال طالباني رئيس العراق الكويت للمشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادية العربية، وزار رئيس الوزراء نوري المالكي إيران وتركيا لوضع آليات للتعاون الثنائي مع البلدين. كما تجدر الإشارة إلى أن اللجنة المشتركة العراقية – الكويتية ستعقد اجتماعا في الكويت هذا الشهر لتوقيع محضر لضمان وجود رؤية مشتركة لحل القضايا العالقة بين البلدين، وستعقد اللجنة اجتماعا على المستوى الوزاري في منتصف آذار/مارس من العام القادم.

وعقب الاستعراض السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق الذي جرى في استوكهولم، اتخذت الحكومة العراقية خطوات كثيرة لتعزيز ودعم السياسات الرامية إلى استيفاء جميع الشروط عن طريق مصفوفة الرصد المشتركة لعام ٢٠٠٨، التي تحددت بموجبها الخطوات الضرورية لإطلاق عملية الإصلاح الإداري والمالي. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشجع جميع البلدان العربية على مساعدة الأشقاء في العراق من خلال إسقاط ديون العراق وخفض التزاماته التعويضية التي فرضت بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠، وهي جريمة ارتكبها النظام الدكتاتوري السابق. وترحب حكومة بلادي بموافقة الحكومة الكويتية على معالجة مسألة التعويض من خلال مفاوضات ثنائية برعاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

وفي إطار التعاون البناء مع الأمم المتحدة وأشقائنا في الكويت، ستسلم حكومة بلادي الكويت عددا كبيرا من الأشرطة السمعية والمرئية أوائل الشهر المقبل خلال

اجتماعات اللجنة الفرعية الفنية وبحضور منسق الأمم المتحدة الرفيع المستوى السيد جينادي تاراسوف، وذلك كبادرة حسن نية ولإعطاء زخم للدول لإنهاء الولاية الدولية المتعلقة بهذا الملف.

وبالإشارة إلى التوصية الواردة في الفقرة ٧٢ من تقرير الأمين العام، تؤيد حكومة بلادي بقوة عملية استعراض قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق التي تلت القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وبموجب الفقرة الخامسة من منطوق القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨). ويمثل هذا الاستعراض خطوة مهمة في دعم جهود المجتمع الدولي لتطبيع العلاقات بين العراق وجيرانه والمساهمة في دعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

وختاما، أود أن أؤكد امتنان حكومة بلادي لدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولدعم السيد دي ميستورا، المقدم بناء على طلب الحكومة واستنادا إلى الآليات المتفق عليها بصورة متبادلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيان.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على التقرير الذي قدمه لنا للتو عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما أشكر الممثل الدائم للعراق على المعلومات القيمة جدا التي نقلها إلينا.

أبدأ بملاحظة عامة تماما. لقد تشجعنا بالتطورات الإيجابية التي طرأت على الحالة في العراق، وأبرزها بصورة جيدة جدا العروض التي استمعنا إليها من فورنا. نلاحظ بشكل خاص نجاح الانتخابات الديمقراطية التي جرت في المحافظات بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والتي تمثل أول خطوة في الحياة السياسية العراقية. وفي بلد يواجه صراعا وعنفا داخليين، مثلت الانتخابات شهادة دامغة على قدرة القوات العراقية على ضمان أمن الشعب وبشيرا مطمئنا بالنسبة للانتخابات التشريعية المقبلة. ويمثل عدم وقوع أي حادث كبير خلال كامل فترة الانتخابات دليلا واضحا على استعادة العراقيين التدريجية لسيطرتهم على البلد وعلى مستقبلهم.

ويمثل عقد الاتفاق الأمني الثنائي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بين الولايات المتحدة والعراق، المتعلق بالانسحاب التدريجي لقوات الولايات المتحدة ونقل السلطات إلى الحكومة العراقية، عنصرا آخر يجب أن يؤخذ في الاعتبار في ما يخص تخفيف حدة التوترات بشكل عام.

بالنسبة إلى أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة) نفسها، يسرنا أن نلاحظ أن البعثة تواصل تقديم مساهمة مهمة في جهود إعادة الإعمار الوطنية في العراق. وبشكل خاص، فإن المشاركة الشخصية للممثل الخاص للأمين العام والدور المميز الذي قامت به البعثة كانا حاسمين في تنظيم انتخابات ديمقراطية وحرة وشفافة، وفي تحسين العمليات السياسية والمؤسسية.

والمساعدة الفنية التي قدمتها البعثة في تسوية مختلف النزاعات الحدودية الداخلية وفي البحث عن توافق آراء حول وضع كركوك كانت إنجازا آخر يعزى إليها. واستثمار البعثة في حوار إقليمي من خلال تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وجيرانه أمر يستحق الثناء أيضا، إضافة إلى دعمها المؤسسي والتشريعي المتواصل. كما لا يفوتنا أن نشير إلى التزام البعثة بالمساعدة الإنسانية.

من الناحية الاقتصادية، يقوم الاتفاق الدولي مع العراق بدور حاسم جدا في إطار الآليات القائمة لإعادة إعمار العراق. وفي ذلك الصدد، نرحب باستراتيجية الأمم المتحدة للمساعدة المعقودة بين الحكومة العراقية والمنظمة

للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، التي تفي تماما بالتوقعات في هذا الصدد، إضافة إلى إلغاء الديون العراقية من قِبل نادي باريس.

إلا أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يقدما دعما إضافيا للحكومة العراقية، التي تواجه الآن عجزا في الميزانية بسبب تهاوي أسعار النفط، ومساعدتها على مواجهة تحديات التنمية الاجتماعية — الاقتصادية. ويبدو هذا الجانب من التنمية الآن حرجا أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للعراق، لأن التطورات السياسية الإيجابية في الميدان يجب أن تتجلى في انخفاض مستوى الفقر وتقديم محسن للخدمات الاجتماعية الأساسية. وزيادة على ذلك، ينبغي لذلك التحسن أن يمتد إلى مجال حقوق الإنسان، الذي يبقى في لب شواغل البعثة، على الرغم من أن دور الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات حيوي في ذلك الصدد.

ونرحب بالتقدم المتمثل في إقرار مجلس النواب، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قانونا أنشئت بموجبه مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان، وفي التزام السلطات العراقية بالعمل مع البعثة لضمان عمل المفوضية على الوجه السليم.

مع تقليص دور القوة المتعددة الجنسيات، الذي سيؤدي إلى دور محسن للبعثة، لا سيما في ما يتعلق بالأمن، يكون من المستحسن جدا، كما يشير تقرير الأمين العام (S/2009/102)، توفير قاعدة عمليات جديدة للبعثة تتمتع بهيكلية لوجستية يُعول عليها، بهدف تعزيز إدارتها الذاتية وقدرتها على القيام بولايتها بفعالية وبشكل تام. ويسرنا أن نلاحظ أن البعثة تعمل بالفعل بهذا المخطط، ونأمل أن تحقق نتائج ملموسة.

ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم البعثة في هذه المرحلة الحرجة من عملياتها. وفي الختام، ندعم تماما العراق، ونشجعه في جهوده لتحقيق الإنعاش الوطني على كل المستويات الممكنة.

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، على إحاطته الإعلامية المفصلة التي أدلى بها اليوم حول الحالة في العراق وحول عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق (البعثة). ويشكر وفدي السيد دي ميستورا على عمله وعلى مساهمته والتزامه بتطوير الحوار السياسي والمصالحة الوطنية في العراق.

كما نشكر السفير حميد البياتي، الممثل الدائم للعراق، على عرضه الوافي للتقدم الذي أحرزه بلده مؤخرا.

تقرير الأمين العام (S/2009/102) المعروض على مجلس الأمن اليوم ذو أهمية خاصة، لسببين رئيسيين.

أولا، إنه يمثل المرة الأولى التي يتم إعلام المجلس بها بالحالة في العراق منذ انتهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات ومنذ دخول الاتفاق الأمني الثنائي الموقع بين الولايات المتحدة والعراق حيز النفاذ. وعملا بذلك الاتفاق، ستوضع قوات الولايات المتحدة تحت سلطة الحكومة العراقية خلال الفترة المتبقية من وجودها في البلد. وهذه الحقيقة الملموسة شديدة الرمزية بالنسبة لبلدي، خاصة بالنظر إلى الظروف التي اندلعت الحرب فيها في العراق، وأدت بالتالي إلى إنشاء القوة المتعددة الجنسيات. إن الوقائع التي تكمن وراء تلك التطورات معروفة جيدا، وقد أعربت المكسيك عن وجهات نظرها حولها خلال مناسبات سابقة. ويمثل الاتفاق الأمني الثنائي أيضا إنجازا ضخما لحكومة وشعب العراق، لأن العراق، من خلال الاتفاق، وبمساعدة أحكام القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، الذي اتُخذ في كانون الأول/ديسمبر، سيستعيد بالتدريج موقعه الدولي كدولة ذات سيادة ومستقلة.

ثانيا، لقد تم تقديم تقرير الأمين العام في سياق الانتخابات في المحافظات التي جرت في ٣١ كانون الثاني/يناير. ونشكر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وموظفي البعثة لقيامهم بأدوار رئيسية في ضمان إجراء الانتخابات في أفضل ظروف ممكنة. وقد سرنا بشكل خاص أن نلاحظ أن العملية الانتخابية قد تمت بهدوء ومن دون وقوع أية حوادث كبرى، كما لاحظ العديد من المراقبين الوطنيين والدوليين. ويدل نجاح الانتخابات على التزام شعب العراق بالديمقراطية.

إن نتائج الانتخابات، المعلنة في وقت مبكر من شهر شباط/فبراير، تمثل نصرا لشعب العراق وللديمقراطية كلها. وقد توجه العراقيون مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع لتسوية نزاعاتهم السياسية، مساهمين بذلك في عملية المصالحة الوطنية، الضرورية من أجل تهيئة ظروف حياة طبيعية لغالبية الشعب.

إن التنفيذ الناجح للخطة الأمنية الوطنية للانتخابات ساعد من دون شك على مشاركة الناخبين، ولا سيما من بين السكان السنة، الذين أحجموا عن المشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٥ في المحافظات. وقد شكلوا في هذه المرة جزءا من العملية. ونأمل أن تعزز نتائج العملية الانتخابية الحوار السياسي بين مختلف العناصر في العراق وأن تعزز عملية المصالحة الوطنية. كما نأمل أن تضع هذه العملية أسس التحضير للانتخابات الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

على الرغم من التقدم العظيم والمهم الذي شهدناه خلال الأشهر الأخيرة، لا تزال توجد تحديات كبيرة في العراق يجب مواجهتها بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وفي مجال الأمن، تختلف الحالة في الميدان بشكل جذري عن تلك التي سادت خلال السنين السابقة. غير أن تقارير عديدة ما زالت تصلنا عن شن هجمات عشوائية على المدنيين والقوات المسلحة العراقية والقوات الأجنبية وموظفي الأمم المتحدة. ونثق في قدرة حكومة العراق وقواته المسلحة على التعامل مع هذه المشكلة الخطيرة الكبرى، مع الاحترام الواجب لحقوق الإنسان.

وقد أدى استمرار حالة انعدام الأمن في الأعوام الأخيرة إلى استمرار تدفقات المشردين داخليا واللاجئين، الأمر الذي يقوض التنمية الطويلة الأجل في العراق. ولذلك، نرحب بما أُعلن عن تسجيل نحو ٤٠ ٠٠٠ أسرة عائدة إلى الوطن في العراق حتى الآن. وندعو السلطات العراقية إلى أن تواصل العمل بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لمتابعة هذه العملية، وكفالة الاحترام لكرامة الأشخاص في جميع الأوقات. كما نرحب باعتماد القانون المنشئ للمفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان. ونرجو أن يؤدي إنشاء هذه المفوضية، إلى جانب الالتزامات الناشئة عن تصديق العراق مؤخرا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلى إحراز تقدم بشأن حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بحالة المعتقلين وإقامة العدل وحقوق المرأة.

كما أننا نتابع عن كثب العمل، برعاية الأمم المتحدة، على إعداد استراتيجية شاملة لسيادة القانون. ونرى أنه لا يمكن ضمان النجاح الطويل الأجل على الصعيدين السياسي والاقتصادي في العراق إلا من خلال بناء المؤسسات.

وأعرب عن تقديري للعمل الذي تقوم به في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة والدور الهام الذي قامت به في تهيئة الحالة التي نشهدها الآن على أرض الواقع. ومع تناقص التمويل الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، سوف تزيد

أهمية العمل الذي تقوم به البعثة حتى عن ذلك، ولا سيما استراتيجياتها لدعم مكافحة الفقر ومبادراتها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعملها من أجل حماية الأقليات العرقية والدينية والجهود التي تبذلها لتعزيز قطاعي التعليم والصحة. علاوة على ذلك، سوف تتاح للبعثة فرصة قيمة للاستمرار في مد يد العون لشعب العراق وحكومته من خلال المبادرات الرئيسية من قبيل وثيقة العهد الدولي مع العراق، وإجراء الانتخابات المحلية والوطنية، والاستراتيجية الوطنية للمساعدة، وإنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان.

وترى المكسيك من المهم أن تواصل البعثة، بالتضافر مع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى، إيلاء الأولوية لدعم المشردين داخليا الذين يبلغ عددهم قرابة ٢,٨ مليون شخص. ولذلك، نرحب بإنشاء آلية التعاون المتمثلة في النداء الموحد لعام ٢٠٠٩، الذي دعا إليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بهدف مساعدة أشد الفئات ضعفا داخل البلد، ودعم اللاجئين في ظل أوضاع تكفل لهم الأمن والكرامة، وتعزيز النهج الإقليمي لضمان أمن العراقيين. وبالمثل، من المهم أن تواصل البعثة عملها فيما يتعلق بعملية مراجعة الدستور الجارية الآن في العراق. وسوف يساعد ذلك على ترسيخ سيادة القانون ويوفر ضمانات للعراقيين في مجال الحقوق المدنية والسياسية.

ونرى أنه لا بد من استمرار الاهتمام الوثيق بدور البعثة بوصفها وسيطا في حل الخلافات بشأن الحدود الداخلية ووضع كركوك، وهما من العناصر التي لا غنى عنها للسلام الدائم في العراق.

إن تحقيق الأهداف التي وصفتها من فوري والتقدم الكبير الذي شهدناه في الأشهر الأخيرة في ضوء حالة دولية جديدة يدلان على أن عام ٢٠٠٩ يحمل في طياته مستقبلا مبشرا بالخير للعراق. وينبغي توطيد ذلك بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): نشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة، ونرحب بحضور الأخ حامد البياتي، الممثل الدائم للعراق، ونشكره على مساهمته القيّمة في هذه المناقشة.

نعتقد أن العراق قد شهد تطورا سياسيا هاما في الفترة الأخيرة بإجراء الانتخابات المحلية في شهر كانون الثاني/يناير الماضي في ١٤ محافظة من أصل ١٨. ولعل ما يدعو إلى التفاؤل بصورة خاصة هو نسبة المشاركة في هذه الانتخابات التي تعتبر مشجعة، لا سيما بسبب مشاركة بعض الفئات التي قاطعت الانتخابات السابقة في عام ٢٠٠٥.

وما يبعث على الارتياح هو استمرار تحسن الأوضاع الأمنية التي يمكن الحكم عليها بتراجع أعمال العنف إلى حد كبير وعدم وقوع حوادث في يوم الانتخابات، وهو ما يؤكد أيضا تزايد التحسن في قدرة قوات الأمن العراقية وتقلص الحساسيات الطائفية.

ونثني على جهود الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في عملية التحضير للانتخابات التي جرت في ٣١ كانون الثاني/يناير الماضي، وكذلك على جهودهما لحل الخلاف بشأن الحدود الداخلية للعراق. ونحث البعثة والممثل الخاص على مواصلة أداء دورهما الحيادي لبناء الثقة بين الأطراف المعنية والتشجيع على الحوار والعمل بالتشاور مع الحكومة العراقية على التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الأطراف.

ونؤكد أيضا أهمية مواصلة الحوار بين الفعاليات العراقية بشأن النظام الاتحادي وقانون الهيدروكربونات، باعتبارهما مسألتان ينبغي التوصل لحل بشأنهما لتحقيق

استقرار طويل الأجل. ونحن نتطلع إلى المناقشات المزمع عقدها قبل العطلة البرلمانية لمتابعة ما دار في مناقشات المائدة المستديرة التي استضافتها بعثة الأمم المتحدة، وذلك للتوصل إلى حلول ملموسة وقابلة للتنفيذ.

ونهنئ إخوتنا في العراق بإلغاء نادي باريس للديون المستحقة على العراق في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي جاء اعترافا بالجهود التي يبذلها العراق لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، واعترافا بقدرته على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما يبشر باستمرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

ونرحب بإنشاء الأمم المتحدة والبنك الدولي منتدى شركاء العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بهدف المواءمة بين استراتيجيات الجهات المانحة واستراتيجية الأمم المتحدة في العراق، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والتأثير.

وعلى الصعيد الإنساني، نحن سعداء باستمرار عودة المشردين داخليا واللاجئين، مع تسجيل عودة ٠٠٠ ٤٠ أسرة تقريبا إلى العراق بنهاية عام ٢٠٠٨، وهو إنجاز كبير، وكذلك إغلاق واحد من أكبر مخيمات المشردين داخليا في النجف. ولكن ما زلنا نشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار تواجد ملايين اللاجئين العراقيين خارج البلاد، وخاصة في الدول المجاورة، ونأمل أن تولي الحكومة العراقية الأولوية لعودتهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك. ومن جانب آخر، نعرب عن ارتياحنا لتناقص معدل الإصابات بمرض الكوليرا، ونرحب بنشر بعثة ميدانية دولية بقيادة منظمة الصحة العالمية في المحافظات المتضررة.

ورغم التقدم المحرز في المجال الإنساني طوال عام ٢٠٠٨، لا تزال ظروف العراقيين من الفئات الضعيفة والمشردين بوجه عام مثارا للقلق. وقد تعطلت، للأسف، برامج الإغاثة بسبب ضعف التمويل. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2009/102)، ما زال مليون عراقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهناك ما يزيد على ٦ ملايين آخرين يتعرضون لانعدام الأمن الغذائي لولا وجود شبكة الأمان الاجتماعي، وعلى رأسها نظام التموين العام.

ولاحظنا كذلك ارتفاع معدل الأمية إلى ٢٤ في المائة في جنوب العراق. وبلغ معدل الانقطاع عن الدراسة ١٠ في المائة، في حين أن مستوى سوء التغذية المزمن لدى الأطفال، ولا سيما في الجنوب، يصل إلى ٢٢ في المائة. أما شمال العراق فما زال يعاني من عدم استقرار الإمدادات الكهربائية، التي تُعد عنصرا هاما في حياة المواطنين. ونحن بدورنا نشاطر الأمم المتحدة الرأي في حثّها على تركيز الاستثمارات في المناطق التي تُسجّل فيها مؤشرات إنسانية وإنمائية ضعيفة، والمناطق المتضررة من أعمال العنف المتصلة بالنزاع، ومن التدفقات السكانية.

وحدث تقدم ملموس نحو ضمان إعمال حقوق الإنسان للمواطنين العراقيين من خلال سن القانون المتعلق بإنشاء مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان. إلا أننا ما زلنا نشعر ببعض القلق إزاء بعض الأحداث التي تسببت في قتل بعض المرشحين السياسيين والعاملين في الانتخابات، وتشريد حوالي ٤٠٠ ٢ أسرة من ديارها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وكذلك عمليات القتل والاعتداءات الأخرى الموجهة ضد الصحفيين والمعلمين والبرلمانيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وكذلك القضاة والمحامين.

ونشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار وجود ما يزيد على ٠٠٠ ١٥ محتجز لدى قوات الاحتلال، من بينهم ٥٨ طفلا، دون صدور أمر بالقبض عليهم من القضاء العراقي. كما نؤكد على قلقنا إزاء الحالة العامة للمعتقلين الواقعين تحت الحراسة العراقية، كما ورد في الفقرة ٤٧ من تقرير الأمين

العام، حيث حُرم بعضهم من الحرية لأشهر، بل وحتى لسنوات، في ظل ظروف سيئة دون أن يتم تكليف محامين بالدفاع عنهم، ودون أن توجه إليهم رسميا تهما بجريمة ما ودون أن يمثلوا أمام القضاء.

نرحب بانتهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات وتولي الحكومة العراقية مسؤولية الأمن في البلاد، ونتطلع إلى انسحاب قوات الاحتلال بالكامل من العراق في أقرب وقت ممكن، وإعادة ترسيخ وحدة الشعب العراقي وتأكيد سيادته ووحدة أراضيه. ونؤكد أن استمرار وجود قوات الاحتلال، تحت أي شكل من الأشكال، سيكون باعثا على استمرار الفرقة وعدم الاستقرار، ولن يساعد على تحقيق المصالحة الوطنية التي تعتبر شرطا لا غنى عنه لاستقرار العراق وإعادة بنائه وازدهاره.

إن الوضع في العراق يختلف اليوم عما كان عليه عند صدور القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وقد حان الوقت ليعيد المجلس النظر في ذلك القرار حتى يسترد العراق وضعه القانوني والدولي الذي كان سائدا قبل صدور القرار المذكور، وقبل الجزاءات اللاحقة التي فُرضت عليه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونذكِّر هنا بالطلب الموجه إلى الأمين العام بأن يقدم تقريرا في هذا الخصوص، بالتشاور مع الحكومة العراقية، وفقا لنص القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، ونتطلع إلى ذلك التقرير، وإلى الإجراء الذي يتخذه مجلس الأمن لاحقا في هذا الخصوص.

في الختام، نعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة لإعادة إعمار العراق، ونحث جميع الدول على مد يد العون لها من أجل مساعدة الشعب العراقي الشقيق.

السيد ماير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص، دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية المهمة والمفيدة. كما نعرب عن امتناننا للبيان الذي أدلى به السفير البياتي والتطورات المشجعة التي أشار إليها في بلده. ونشيد بالعمل الجاد والشجاع الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونعرب عن تقديرنا العميق لتفاني الممثل الخاص في خدمة العراق وشعبه، لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي لا يزال يواجهها هو وفريقه.

إن الدعم الذي قدمته البعثة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والإعداد الدؤوب من جانب حكومة العراق للانتخابات الأخيرة في المحافظات، ساهما بوضوح في إنجاح تلك الانتخابات. ولكن يتعين، في المقام الأول، تهنئة شعب العراق على مشاركته الفعالة في تلك الانتخابات. وإذا ألقينا نظرة عامة عبر مختلف الطوائف، لوجدنا أن الرجال والنساء في العراق قد ساعدوا بلدهم على اتخاذ خطوات هامة نحو توطيد عملية إضفاء الطابع الديمقراطي وتحقيق المصالحة الوطنية في البلد.

لقد وفَّرت التحضيرات الأمنية للناخبين، التي اضطلعت بها حكومة العراق، بيئة تمكّنوا فيها من الإدلاء بأصواتهم في ثقة وأمان نسبي. ولئن كنا نشجب بعض الحوادث الخطيرة وأعمال العنف التي سبقت الانتخابات، فإن يوم الانتخابات ذاته ساده جو سلمي.

ونأمل أن يغتنم القادة العراقيون الزخم المتولد عن الانتخابات لتجاوز العقبات التي تعترض طريق المصالحة الوطنية. وفي ذلك السياق، نرحب بأنه قد طُلب رسميا إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تواصل تقديم المساعدة إلى اللجنة البرلمانية التي تتناول المسائل الخاصة بتقاسم السلطات، والملكية، والوضع الديمغرافي فيما يتعلق بكركوك. ونؤيد بقوة المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص في بناء الثقة فيما بين الأطراف بهدف التوصل إلى حل دائم.

ونشجع العراق على استخدام الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بأقصى ما يمكن في عملية استعراض الدستور، لا سيما فيما يتعلق بقانون الهيدروكربونات. واسمحوا لي أن أضيف أن إحراز التقدم في ذلك المجال سييسر بالتأكيد أيضا توفير الاستثمار الأجنبي في البلد.

ويظل الاتحاد الأوروبي مع دوله الأعضاء على التزامه الراسخ بدعم العراق في بناء بلد ديمقراطي وموحد ومزدهر يسوده الأمن والاستقرار، تتمتع فيه المرأة والرجل، على السواء، بحقوق الإنسان في ظل بيئة آمنة.

ونشير إلى التحسن التدريجي الذي طرأ على الوضع الأمني في الأشهر الأخيرة، ولكن يجب ألا تغيب عن بالنا المخاطر الأمنية المستمرة التي يتعرض لها رجل الشارع العراقي من خلال الهجمات العشوائية، بما فيها التفجيرات الانتحارية. ويشهد الهجوم الأخير الذي شُنّ ضد الحجاج وهم في طريقهم إلى كربلاء، وما نتج عنه من وجود العديد من النساء والأطفال بين القتلى، على ذلك الخطر الماثل دائما.

وكما قال الآخرون، لا تزال هناك تحديات مهمة في مجال حقوق الإنسان. ومثلما ذُكر أيضا، يسلط التقرير الضوء على حالة المحتجزين. كما يولي اهتماما خاصا لحالة النساء والأطفال والأشخاص المنتمين للأقليات الطائفية والدينية.

ونأمل أن تعطي عودة عدد كبير من الأسر المسيحية إلى الموصل دليلاً على ازدياد ثقتها في سلامتها الشخصية. ويجب ألا يكون هناك أي مجال للعنف الطائفي أو المذهبي. وعلينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة ألا تتكرر الأحداث التي وقعت في خريف عام ٢٠٠٨.

ونرحب بتعهد الحكومة العراقية بتعزيز حماية حقوق الإنسان وإنشائها للمفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان، التي أشار إليها الممثل الخاص. ونأمل أن تبدأ المفوضية العليا قريبا بمباشرة أعمالها. وندعم العمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مجال حقوق الإنسان ونشيد به.

ونرحب بالأولوية التي تعتزم وكالات الأمم المتحدة إيلاءها لمكافحة العنف ضد النساء خلال عام ٢٠٠٩، وتحسين وصول النساء إلى العدالة، ومعالجة مسألة إصلاح القوانين الجنائية التمييزية. ونشجع القيادة العراقية على السعي إلى إشراك النساء في إعادة بناء المجتمع العراقي ومواصلة الجهود التي بدأت فعلا في ذلك المجال.

ونأمل أن يساعد بناء القدرات في مجال الطب الشرعي التي قدمها إلى وزارة حقوق الإنسان في العراق مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على إحراز التقدم في توضيح مصير المواطنين الكويتيين المختفين منذ عام ١٩٩٠، وهي نقطة أشار إليها السفير أيضا.

أما فيما يتعلق بحالة اللاجئين العراقيين والأشخاص المشردين داخليا، فنأمل أن نتمكن من استدامة بيئة تؤدي إلى عودتهم بسلامة وكرامة، وأن تواصل حكومة العراق بفعالية تعزيز المبادرات المتعلقة بعودتهم. ونأمل أن يتواصل التوجه المشجع الذي أشار إليه السفير. وتشيد النمسا بالعمل الإنساني الذي تؤديه الأمم المتحدة، وكذلك – وهذا أمر هام على نحو خاص – باستمرار تضامن البلدان المجاورة، لا سيما الأردن وسوريا، مع الذين اقتلعوا من ديارهم بسبب العنف والصراع.

ونرحب بنيّة الأمم المتحدة وضع استراتيجية شاملة لسيادة القانون بالتعاون مع شركاء آخرين في الميدان، فضلا عن الجهود الجارية فيما بين السلطات العراقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة في فيينا لتقييم الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد.

وبمعية شركائنا في الاتحاد الأوروبي، نواصل دعم تدريب الموظفين العراقيين في مجالي إنفاذ القانون والأمن في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي المتكاملة المعنية بسيادة القانون، التي مددت ولايتها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. فتلك البعثة، منذ انطلاقها في تموز/يوليه ٢٠٠٥، دربت نحو ٢ ٠٠٠ من الخبراء العراقيين في مجال القانون الجنائي في ٨٧ دورة تدريبية. ويسر النمسا أنها استطاعت المشاركة في تلك الجهود الهامة.

في الختام، أود أن أؤكد للممثل الخاص للأمين العام كامل دعم النمسا لعمله وعمل كامل فريق الأمم المتحدة في العراق.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الزملاء لشكر الممثل الخاص للأمين العام دي ميستورا على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2009/102). كما أود أن أحيي الممثل الدائم للعراق على التقدم الهائل الذي أحرزه العراق في الأشهر الأخيرة، وقد بيّن ذلك في بيانه.

وما زالت الأمم المتحدة تضطلع بدور حيوي في تطور العراق نحو بلد ينعم بالاستقرار والديمقراطية ويزداد تحكما في مصيره. وباسم حكومتي، أود أن أشكر فريق الأمم المتحدة في العراق على عمله.

ما من بلد أخذ من وقت مجلس الأمن وطاقته أكثر مما أخذه العراق خلال العشرين سنة الماضية. وإنه لأمر رائع أن نرى العراق يستعيد مكانة محترمة تماما في المجتمع الدولي، وأن يتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته القليلة المتبقية في هذه الأجواء المشجعة. ومنذ أن ناقشنا آخر تقرير للأمين العام (S/2008/688)، في تشرين الثاني/نوفمبر، حقق العراق إنجازين أساسيين آخرين. الإنجاز الأول تم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في منتصف الليل، عندما استلمت حكومة العراق المسؤولية عن صون الأمن في جميع أرجاء البلد. وذلك دليل على التقدم الذي أحرزته الحكومة وقوات الأمن العراقية طوال الأعوام الستة الماضية تقريبا. وبهبوط معدل أعمال العنف إلى أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٣، فإن الحالة الأمنية في العراق ما زالت تتحسن.

وكان الإنجاز الثاني إجراء انتخابات المحافظات، التي وافانا عنها السيد ميستورا بمعلومات مفصلة. وقد وصفها الأمين العام بأول انتخابات يقودها العراقيون ويتولون زمام أمورها بصورة كاملة. فالقانون الانتخابي كان عراقيا، ذلك أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وضعت العمليات والآليات لكفالة إجراء اقتراع حر وعادل، ووفرت قوات الأمن العراقية أمنا شاملا وضمنت عدم وقوع أي حوادث أمنية كبيرة يوم الانتخابات. ومن المثير للاهتمام أن الانتخابات كانت تنافسية وجامعة. وجرى التصويت في أجواء مريحة، واحترمت حرية التعبير على نطاق واسع. ويدل تنوع التمثيل في مجالس المحافظات الجديدة على البدء بإرساء الديمقراطية في العراق.

ومثلما يقر الأمين العام بذلك في تقريره، من الهام الآن أن يولي القادة السياسيون العراقيون الأولوية للحوار والمصالحة الوطنية، بغية إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسائل مثل القانون الخاص بالمحروقات واستعراض الدستور. وتدعم المملكة المتحدة بقوة جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التي كانت وراء انطلاق تلك العملية، لا سيما عملها بشأن مسألتي الحدود الداخلية المتنازع عليها ومركز كركوك، اللتين وافانا الممثل الخاص بمعلومات عنهما. ونتطلع إلى تلقي التقرير بشأن كركوك من لجنة المادة

٢٣ التابعة لمجلس النواب العراقي، والذي نتوقع الحصول عليه في نهاية الشهر المقبل.

كما نرحب بإنشاء المفوضية المستقلة العليا لحقوق الإنسان في العراق. ونشجعها على العمل مع وزارة حقوق الإنسان للإسهام في كفالة احترام حقوق جميع العراقيين.

وتقوم الأمم المتحدة بعمل حيوي في جميع قطاعات السياسة العامة في العراق، بما في ذلك دعم الانتخابات، والتطور الدستوري والسياسي، وسيادة القانون، وتقديم المساعدة الإنسانية لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويشجعنا عزم الأمين العام على مواصلة توسيع نطاق مشاركة وتواجد الأمم المتحدة في جميع أرجاء العراق. كما ننتظر باهتمام تقريره عملا بالقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) بشأن القرارات التي اتخذت إبان عهد صدام. وينبغي أن ننظر بتأن في جميع الالتزامات الإضافية التي فرضت على العراق خلال عهد صدام، مع الاستعداد لحذفها حتى يتسنى للعراق أن يحقق المكانة الدولية التي تعادل ما كان يتمتع به قبل اتخاذ المجلس للقرار ٦٦١ (١٩٩٠).

في الختام، أود أن أتناول بإيجاز ازدياد تطور العلاقة الوثيقة التي تربط بين المملكة المتحدة والعراق. وقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أن القوات المقاتلة البريطانية ستنسحب من البصرة في الأشهر القادمة. وينبغي أن تنتهي مهامنا العسكرية الحالية بحلول ٣١ أيار/مايو، لتمكين غالبية قواتنا من الانسحاب من العراق بحلول نهاية تموز/يوليه. ويجسد خفض قواتنا العسكرية التحسينات في الحالة الأمنية في العراق. ويدل على تغير في طبيعة التزامنا تجاه العراق، بينما يزداد العراق اعتمادا على ذاته. وستكون علاقة المملكة المتحدة مع العراق في المستقبل علاقة قائمة على الشراكة والصداقة في جميع المجالات، بما فيها التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والتعليمي، فضلا عن تقديم المساعدة في مجالي الأمن والدفاع.

وتؤمن المملكة المتحدة إيمانا راسخا بأن العراق القوي المستقر، الذي يعيش في سلام مع جيرانه، والذي يكون قد استعاد المكانة التي هو أهل لها في المجتمع الدولي، سيشكل إسهاما حاسما في الاستقرار والسلام الاستراتيجيين في جميع أرجاء الشرق الأوسط.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود، بدوري، أن أشكر صديقنا ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، على إحاطته الإعلامية للمجلس. كما أود أن أشيد بما تبذله بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من جهود تتسم بالشجاعة والإصرار والفعالية لتنفيذ الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. كما أود أن أشكر زميلنا الممثل الدائم للعراق على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن مستجدات الحالة.

ومثلما شدد الممثل الدائم بنفسه على ذلك، أُحرز تقدم كبير في العراق في الأشهر الأخيرة صوب بناء بلد ينعم بالأمن والاستقرار والديمقراطية والوحدة والازدهار، وتُحترم فيه حقوق الإنسان. وتهنئ فرنسا حكومة العراق على جهودها في ذلك الصدد. ونؤكد مجددا استعدادنا لمواصلة وتعزيز إسهامنا في كفالة استقرار العراق وازدهاره.

وقد شكل إجراء انتخابات المحافظات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ خطوة هامة صوب تعزيز الديمقراطية والمصالحة. وكما حدث بالفعل، كان من الأمور الهامة أن الانتخابات اتسمت بحسن التنظيم وأجريت على نحو جامع وفي أجواء سلمية عموما. وفي هذا الشهر رحب مجلس الأمن والأمين العام ووزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بإجراء تلك الانتخابات.

وكانت الانتخابات، أولا وقبل كل شيء، نجاحا لشعب العراق، الذي أيد تماما العملية الديمقراطية. ويسر فرنسا كثيرا أن العراقيين يتولون بصورة متزايدة كامل المسؤولية عن شؤون بلدهم. كما ينبغي تقديم التهنئة للحكومة العراقية على تنظيمها لهذه الانتخابات. وأخيرا، نرحب بالدور الرئيسي الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، دعما للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في التحضير للانتخابات.

وكما لاحظ وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٣ شباط/فبراير، من الأهمية بمكان الاستفادة من نتائج الانتخابات في إحراز المزيد من التقدم في تحسين الأحوال المعيشية للشعب العراقي وفي عملية المصالحة الوطنية. وهذا يعني مواصلة الالتزام الإيجابي للحكومة والتزام المجتمع الدولي بأسره والتزام الدول المجاورة للعراق.

وأود أن أركز بإيجاز على أربعة مجالات هامة في هذا الصدد. أولا وقبل كل شيء، إن الحدود الداخلية المتنازع عليها، وخاصة فيما يتعلق بكركوك مسألة لم تحسم بعد. وستكون هذه المسألة محور الاهتمام، على النحو الذي أكد عليه الأمين العام في تقريره. وعلى البعثة أن تواصل تقديم خبرتها للحكومة العراقية بغية إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، فضلا عن مسألة مراجعة الدستور. وإن إحراز النجاح في هذه المهمة الصعبة سيتوقف إلى حد كبير على استعداد جميع الأطراف الفاعلة للعمل نحو التوصل إلى حل توافقي – وسيكون مقياسا لذلك الاستعداد.

ثانيا، ينطوي التعمير والنمو الاقتصادي أيضا على تحديات كبيرة في العام المقبل. ويتوقع الشعب العراقي إحراز نتائج ملموسة. وقد ألغت فرنسا ٤ أو ٥ بلايين دولار من الدين على العراق، ونحن مستعدون للإسهام في جميع المجالات التي طلبتها السلطات العراقية.

ثالثا، يجب على البعثة أيضا أن تواصل دعم جهود البلدان المجاورة لإحراز تقدم في مجالات الطاقة والأمن والحدود واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. كما نرى أن تقديم المساعدة سيكون مفيدا في دعم الحوار الإقليمي الذي ينبغي أن يستمر بشأن مسائل مثل الأشخاص المفقودين والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها خلال حرب الخليج. وبطبيعة الحال، تضطلع الدول المجاورة بدور رئيسي في هذا الصدد، ونحن نقدر الإشارة إلى هذه العلاقات التي أوردها الممثل الدائم للعراق.

أخيرا، لا بد أيضا من مواصلة الجهود فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بحالة السجناء. وكما ذكر الأمين العام، فإن إنشاء مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان يشكل خطوة إيجابية أولى.

لقد كانت زيارة رئيس جمهورية فرنسا إلى العراق في ١٠ شباط/فبراير إشارة رسمية إلى دعم فرنسا القوي للديمقراطية، ودعمها لاستعادة السيادة ودعمها لجهود التعمير في العراق. وأعقبت هذه الزيارة زيارتين قام بهما وزير الخارجية، السيد برنارد كوشنير، في آب/أغسطس ٢٠٠٧ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨. ووفرت هذه الزيارات فرصة لإظهار تضامن فرنسا بشكل جلي. وفي الوقت نفسه، ألغينا الديون وشاركنا مشاركة فعالة في برنامج الاتحاد الأوروبي لتدريب موظفي الخدمة المدنية العراقيين في إطار بعثة الاتحاد لسيادة القانون المتكاملة في العراق. ووفقا لرغبات السلطات العراقية، يمكننا أن نبذل جهودنا في جميع المجالات المؤسسية والاقتصادية.

وبشكل أعم، من الأهمية بمكان أن تمكن المرحلة الإيجابية الحالية العراق من استعادة سيادته الكاملة. وفي هذا الصدد، نشير إلى طلب مجلس الأمن بقراره ١٨٥٩ (٢٠٠٨) إلى الأمين العام أن يعد تقريرا بعد التشاور مع العراق عن

الإجراءات المطلوبة لتمكين العراق من استعادة المكانة الدولية الذي كان يتبوأها قبل القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي اتخذ في آب/أغسطس ١٩٩٠.

وكما بين الرئيس الفرنسي في بغداد في ١٠ شباط/فبراير، يمكن للعراق أن يعول على صداقة فرنسا بينما نعمل معه نحو إعادة إدماجه الكامل في مجتمع الأمم.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أوغندا بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ستيفان دي ميستورا الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس البعثة. كما نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الدائم للعراق.

من الواضح من هاتين الإحاطتين الإعلاميتين أنه تم إحراز تقدم كبير. ونحن نرحب بنجاح إجراء انتخابات المحافظات في ٣١ كانون الثاني/يناير. ونلاحظ مع شعور بالتقدير أن تلك الانتخابات كانت أكثر تمثيلا وشمولا لمختلف الأطراف الفاعلة السياسية في المجتمع العراقي. ونحن نشجع الشعب العراقي على البناء على هذه الانجازات، التي تنشئ عراقا أكثر استقرار وسلاما يمكن لجميع سكان العراق أن يعيشوا فيه بسلام.

وتحقيقا لتلك الغاية، تشيد أوغندا أيضا بالدور الرائد الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة في مساعدة ودعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق فضلا عن الحكومة المؤقتة السابقة والمجلس الوطني الانتقالي في العراق.

ونلاحظ مع التقرير أن عددا من الزعماء السياسيين العراقيين أشاروا إلى استعدادهم للاضطلاع بدور بناء في الحوار الوطني والمصالحة بوصفها سبيلا لكفالة السلام المستدام والدائم. وبالرغم من التقدم المحرز، ما زالت توجد تحديات رئيسية. وأود أن أذكر بعضا منها.

أحد التحديات هو تطوير قطاع فعال للأمن، فضلا عن قدرات لتقديم الخدمات المدنية والاجتماعية. والتحدي الثاني هو إنجاز التعمير والتنمية وتقديم المساعدة الإنسانية. والتحدي الثالث هو حماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية فضلا عن الإصلاح القضائي والقانوني، وهي أمور تمس الحاجة إليها بغية تعزيز سيادة القانون في العراق. والتحدي الرابع هو القضاء على جميع أعمال الإرهاب والعنف. وأخيرا، يلزم تيسير عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، نشعر بالسرور من ملاحظة ازدياد عمليات عودة المواطنين العراقيين إلى بلدهم.

ونلاحظ أنه بالرغم من العديد من التحديات الاجتماعية - الاقتصادية، ما زالت حكومة العراق تبذل جهودا جديرة بالثناء لبلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نرحب بإلغاء نادي باريس لحوالي ٨٠ في المائة من الديون على العراق، فضلا عن إنشاء منتدى شركاء العراق. ولا شك أن هذا سيقطع شوطا طويلا في مساعدة العراق على بلوغ الغايات المحددة في الاتفاق الدولي مع العراق.

إن أوغندا ترحب بالالتزامات المقطوعة للصندوق الاستئماني للعراق، التي تصل إلى ١,٣٦ بليون دولار اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونناشد حكومة العراق والشركاء الدوليين كفالة التنفيذ العاجل للمشاريع والبرامج التي تمت الموافقة عليها مع ضمان أن تترك هذه المشاريع والبرامج تأثيرا على تعمير العراق وترفع مستويات معيشة سكان العراق.

أخيرا، وبالرغم من التحديات الاقتصادية، تقوم الحاجة إلى ضمان ألا يجري تخفيض لا داعي له للتمويل العام لأنشطة التعمير والتنمية، لأن هذا سيضر بعملية الانتعاش.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الممثل الخاص ستيفان دي ميستورا والممثل الدائم للعراق، السفير البياتي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المستفيضتين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق للأعمال الممتازة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويجدر بالثناء فعلا تفاني البعثة والتزامها بمساعدة العراق على إنجازه أهدافه.

إن تركيا، بوصفها جارة للعراق، مهتمة بصورة خاصة بتعزيز الاستقرار والنهوض بالأمن في العراق. ولدينا علاقات جيدة بشكل مماثل مع جميع شرائح السكان العراقيين، سواء من العرب أو الأكراد أو التركمان. والرسالة الوحيدة التي نوجهها هي رسالة حسن النية والتعاون.

ولذلك السبب نحن سعداء إذ نشهد، بعد العديد من أعوام الحرب والاضطراب الداخلي والتدمير، أن العراق بدأ في نهاية المطاف يسعى سعيا جادا نحو تهيئة بيئة أكثر استدامة للأمن والاستقرار. إن الشعب العراقي يستحق أن ينعم بالسلام والرخاء استحقاقا تاما.

ومن هذا المنطلق، تابعنا عن كثب انتخابات المحافظات التي أُجريت في أواخر كانون الثاني/يناير، بما في ذلك عن طريق إرسال مراقبين من تركيا. وبصفة عامة، ورغم بعض أوجه القصور، أدت الانتخابات الغرض منها بنجاح تام. فقد ساعدت على سد ثغرة هامة في التمثيل النيابي في السياسة العراقية. كما أنها عززت العملية الديمقراطية في العراق.

باختصار، بدأ العراق بداية جيدة في عام ٢٠٠٩، وهو العام الذي نعتقد أنه سيكون حاسما في تحديد مستقبله. وبالفعل، فإن انتخابات المحافظات، بقدر ما لها من أهمية، ليست سوى خطوة أولى في ترسيخ وإرساء الديمقراطية في العراق. وهناك بعض التحديات التي ما زال يتعين التصدي لها، مثل مراجعة الدستور بطريقة توحد العراقيين جميعا، وتسوية قضايا الحدود الإدارية الداخلية المتنازع عليها، وخصوصا وضع كركوك، بطريقة تساعد على صون وحدة العراق وسلامة أراضيه؛ والنقل السلمي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن العراقية بشكل لا يترك فراغا في السلطة في البلد بعد انسحاب القوات المتعددة الجنسيات؛ واعتماد قانون الموارد الهيدروكربونية الذي طال انتظاره وعلى نحو يهيئ بيئة مؤاتية للاستثمار، ومساعدة جميع العراقيين على الاستفادة الكاملة من موارد الطاقة الاستراتيجية لبلدهم، والتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات تقاسم الإيرادات بطريقة تعزز الشعور بالمواطنة والوحدة لدى العراقيين. هذه كلها مسائل ذات أولوية.

والانتخابات البرلمانية التي ستُجرى في نهاية هذا العام ستكون معلما هاما آخر في التطور الديمقراطي للعراق. ونأمل، عندئذ، أن يكون قد تم حل هذه القضايا ذات الأولوية بطريقة بناءة وتوافقية، مما يتيح تتويج هذه الإنجازات بانتخابات حرة ونزيهة.

إنني أعرف أن تلك الطائفة الواسعة من المسائل التي أشرت إليها توا تشكل مهمة شاقة للغاية. بيد أن الفشل ليس خيارا. وفي هذا الصدد، نعتقد أن عملية من ثلاثة محاور هي الأنسب لتمكيننا من تحقيق أهدافنا المشتركة في العراق.

الجانب الأول من هذا المشروع المشترك يتعلق بمسؤولية العراقيين أنفسهم. وأعني بذلك التزام جميع الأحزاب السياسية في العراق بالعمل مع بعضها البعض بحسن نية وبالتعاون من أجل ضمان إيجاد حلول لكثير من المشاكل العويصة التي تواجهها عن طريق التوافق عوضا عن المواجهة. ونتوقع أن يرقى الممثلون السياسيون للشعب العراقي إلى مستوى الحدث لتسوية خلافاتهم. لقد كافأ الشعب العراقي

بالفعل من قدموا الوعود الملائمة، وحان الوقت الآن للوفاء بها.

والمجموعة الثانية من المسؤوليات في هذه العملية تقع على عاتق دول المنطقة. وفي الواقع لدى هذه الدول، التي تتقاسم نفس الجغرافيا، مصلحة خاصة في رؤية العراق يتصدى بفعالية لهذه التحديات، وكثير منها له آثار مباشرة على المنطقة كلها وخارجها. وعلينا جميعا أن نفعل ما في وسعنا لدعم تنمية وإعادة إعمار العراق. ونحن ملتزمون بالمضي قدما في التعاون الإقليمي الذي أسهمنا فيه، بما في ذلك عن طريق المبادرة بعقد منتدى جيران العراق قبل سبع سنوات. ويعمل هذا المنتدى الآن بشكل موسع.

وفي الواقع، توفر تركيا منذ فترة طويلة شريانا أساسيا للحياة لتدفق المساعدات الإنسانية إلى العراق وإعادة إعماره. ويرتفع حجم التجارة بين البلدين اليوم بشكل سريع، إلى جانب جميع الجوانب الأخرى لتعاوننا الاقتصادي. وبصفة خاصة، فإن مساعدة العراق على الاستفادة من موارده الضخمة من الطاقة وتصديرها إلى الأسواق العالمية عن طريق منافذ موثوق بها، مثل تركيا، تبقى مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا.

وفي موازاة ذلك، فإن تعاوننا السياسي قد وصل إلى مستوى مثالي. وفي هذا السياق، أوجدت الزيارات المتبادلة بين رئيسي الوزراء زخما قويا عن طريق زيادة تعزيز علاقاتنا الثنائية، وهو ما يتضح في إنشاء مجلس رفيع المستوى للتعاون الاستراتيجي. وسيقوم رئيسنا قريبا بزيارة رسمية للعراق ردا على زيارة قام بها الرئيس العراقي جلال الطالباني لبلدنا، وهي الزيارة التي من المتوقع أن تعطي دفعة جديدة لعلاقاتنا. واغتناما لهذه الفرصة، يسرني أيضا أن أعلن أنه بالإضافة إلى وجود قنصلية عامة في الموصل بدأت قنصليتنا العامة الجديدة في مدينة البصرة عملها مؤخرا.

وأخيرا، فإننا نعلق أهمية كبيرة على التعاون مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب. ولعلكم تذكرون، فإن منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية دأبت منذ فترة طويلة على استخدام شمال العراق نقطة انطلاق للهجمات الإرهابية التي تشنها عبر الحدود ضد أهداف في تركيا. إن وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق يثير مشاكل خطيرة ويشكل تهديدا للشعب العراقي أيضا. وفي البداية، كانت لدينا خلافاتنا بشأن أفضل السبل لمعالجة هذه المشكلة. ولكن يسرنا اليوم أن نرى الحكومة المركزية والسلطات المحلية العراقية على حد سواء تبدي بوادر على مزيد من التعاون لمكافحة هذه الآفة. وبالفعل، فإن الآلية الثلاثية التي شكلتها تركيا والعراق والولايات المتحدة مؤخرا لتنسيق التصدي المشترك لهذه المنظمة الإرهابية الوحشية تمثل بداية مشجعة، ونتوقع منها الآن أن تسفر عن نتائج ملموسة وأكثر فعالية للحيلولة دون استخدام الأراضي العراقية في هذه الأنشطة الإرهابية عبر الحدود.

أما المجموعة الثالثة والأخيرة من المسؤوليات لمساعدة العراق على تحقيق أهدافه، فهي تقع على عاتق المجتمع الدولي. والواقع أنه لا يمكن النظر إلى العراق بوصفه مجرد مسألة إقليمية، لأن مستقبل مسار الأحداث هناك ستكون له عواقب تتجاوز حدود المنطقة بكثير.

وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدورها المهم في التنسيق والمساعدة في الفترة الحرجة المقبلة. وبالإضافة إلى المساعدات الإنسانية الأساسية ومساعدات إعادة الإعمار التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة، فإن الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لعملية مراجعة الدستور – وكذلك للأعمال الجارية بشأن الحدود الإدارية الداخلية المتنازع عليها ووضع كركوك – أمر بالغ الأهمية.

وفيما يتعلق بمسألة كركوك على وجه الخصوص، تؤيد تركيا بقوة الدور النزيه والمحايد للبعثة في تشجيع الحوار بين الأطراف المعنية، وفي المساعدة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الحساسة. إن كركوك، التي تعد نموذجا مصغرا للتنوع العرقي الغني في العراق، ينبغي ألا تفجر نزاعات وصراعات جديدة في العراق.

في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن دعمنا القوي لعملية التحول الديمقراطي الجارية في العراق. ومن الواضح أننا ما زلنا في المراحل الأولى من هذه الرحلة الطويلة، التي سيتم تحديد وتيرتها ومقصدها النهائي من قبل العراقيين أنفسهم في المقام الأول. مع ذلك، ونظرا للأهمية الاستراتيجية لهذا المسعى برمته، يجب علينا جميعا أن نكون أسخياء في تقديم دعمنا ومساعدتنا. وتركيا على أتم استعداد لأداء دورها في هذا الشأن.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للسيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، على إحاطته الإعلامية المفيدة والوافية، وأعرب له عن تقديرنا للجهد والالتزام المتواصلين منه ومن فريقه في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما أود أن أشكر السفير حامد البياتي على بيانه.

لقد أصبح العراق بلدا حرا وديمقراطيا بالكامل. وتتقدم كرواتيا بالتهنئة لحكومة وشعب العراق على النجاح في إجراء انتخابات المحافظات، وهي العملية الانتخابية الأولى التي يقودها ويمتلكها العراق ويشارك فيها المواطنون من جميع طوائفه. كما أود أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة وبإسهامها في تنظيم وإجراء هذه الانتخابات، بما في ذلك ما يتعلق بالمسألة الهامة المتعلقة بالتمثيل النيابي للأقليات. علاوة على ذلك، نحيي العمل الجاد والمكثف والذي لا غنى عنه الذي تقوم به المفوضية الانتخابية العليا المستقلة في العراق.

لقد جاءت الانتخابات السلمية في المحافظات لتمثل مرحلة حاسمة في توطيد الديمقراطية العراقية. ونأمل في أن تساعد على إيجاد زخم سياسي جديد، الأمر الذي ينبغي استثماره في عملية المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية. وإلى جانب المكاسب الأمنية الكبيرة التي حققها العراق العام الماضي، ينبغي الآن ترجمة كل هذه النتائج إلى استقرار دائم وتحسن ملموس يستشعرهما العراقيون العاديون في حياتهم اليومية ويستجيبان للآمال والثقة التي أعرب عنها العراقيون عندما أدلوا بأصواتهم في الانتخابات. إن المناخ الخالي من العنف إلى حد كبير خلال فترة الانتخابات يمكن اعتباره خير شاهد على التحسن الكبير في الحالة الأمنية الذي تحقق خلال العام الماضي. فقد أظهرت الحكومة العراقية وقوات الأمن العراقية إمكانياتها وقدراتها المتزايدة على التصدي للتحديات الأمنية.

وكان إبرام الاتفاق الأمني الثنائي الذي أدى إلى إنهاء ولاية القوات المتعددة الجنسيات إنجازا بارزا آخر. ونفهم أن الأشهر المقبلة ستكون فترة اختبار شاقة للقوات العراقية. ويجب عدم إتاحة الفرصة أمام المتطرفين لتقويض هذه المكاسب أو ثقة الناس التي اكتُسِبت حتى الآن من خلال استمرار أعمال العنف العشوائية والمتفرقة.

في سياق العمليات التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة، من الأهمية بمكان ضمان ألا ينجم عن نقل المسؤوليات أي ثغرة أمنية فيما يتعلق بمرافقها وموظفيها. وكما تبين من الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا بما لا يدع مجالا للشك، يمكن للعراق أن يعوّل على استمرار دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في المرحلة الحاسمة القادمة من ترسيخ الديمقراطية والأمن والتقدم الاقتصادي الذي تحقق

حتى الآن. ويسرنا أن نلاحظ أن العراق ما زال على رأس قائمة أولويات الأمم المتحدة.

وتتشاطر كرواتيا الرأي بأن توسيع نشاط البعثة وزيادته كان له ما يبرره تماما، نظرا للمكاسب السياسية والأمنية التي شهدها البلد مقارنة بالعام الماضي. وأثبتت البعثة أنها قوة إيجابية في تعزيز المصالحة الوطنية وتيسير توافق الآراء السياسي والمشاركة في مسائل تمثيل الأقليات والحدود الداخلية المتنازع عليها وتشجيع الحوار الإقليمي وتقديم مساعدة انتخابية كبيرة وتعزيز حقوق الإنسان ودعم إعادة الإعمار والتنمية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان هو أحد التدابير الملموسة لإنجازاتها.

وفي إطار سعي العراق إلى المضي قدما بالعملية السياسية والانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي، حددت البعثة عن حق النظام الاتحادي وقانون الهيدروكربونات بوصفهما مسألتين ينبغي التوصل إلى حل بشأنهما على سبيل الأولوية في سياق عملية المراجعة الدستورية تحقيقا لاستقرار طويل الأجل في البلد. وثمة أولوية أخرى تمثل تحديا وهي مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها والوضع القانوني لكركوك.

أما على جبهة الانتعاش والتنمية، فلا يزال العهد الدولي مع العراق هو الإطار لمشاركة دولية متسقة. ويسرنا أن نشير إلى تعميق مشاركة الأمم المتحدة في المسائل الإنسانية والإنمائية. ولا تزال كرواتيا ترى أن الحوار والمشاركة البناءة مع جيران العراق يشكلان عنصرا حاسما في تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في العراق. ويشجعنا الاتجاه إلى إعادة فتح سفارات بلدان المنطقة في بغداد. ونحيي دعم البعثة المستمر لحوار إقليمي.

في الختام، وفي ظل اتساع نطاق مشاركة الأمم المتحدة وتعمقها، أود أن أؤكد مجددا دعم كرواتيا الكامل والمستمر للجهود الدؤوبة والمهنية التي يبذلها الممثل الخاص ستافان دي ميستورا وفريقه في تنفيذهم لولاية البعثة.

السيد ليو تشن من (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما نود أن نشكر السيد ستافان دي ميستورا الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونود أيضا أن نشيد بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للعراق.

لقد أجريت انتخابات المحافظات العراقية بنجاح في نهاية الشهر الماضي. وذلك معلم رئيسي في عملية السلام وإعادة الإعمار في العراق، وسيفضي إلى توسيع نطاق التمثيل والمشاركة في العملية السياسية العراقية. وهو يمثل خطوة مهمة أخرى نحو حكم العراقيين للعراق.

وتود الصين أن تهنئ شعب العراق وحكومته. ونقدر المساعدة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية للانتخابات. ونأمل في أن يستفيد قادة العراق في مختلف الأحزاب من الزخم الإيجابي الحالي، وأن يضعوا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار وأن يواصلوا تعزيز الحوار الموضوعي المفتوح والشامل للجميع لكي يتسنى لعملية المصالحة الوطنية أن تمضي بشكل مطرد على طريق السلام.

إن تحسن الوضع الأمني في العراق أمر مشجع. ولكن، من الناحية الموضوعية، لا تزال الحالة العراقية العامة تنطوي على تحديات متعددة لدرجة تجعلنا لا نفرط في التفاؤل. ونرحب بتعزيز قدرة قوات الأمن العراقية ونأمل في الإسراع في بناء قدرتها لكي تتمكن من تولي المسؤولية عن أمن بلادها.

ولكي يتسنى تعزيز التقدم الذي حققه العراق في المجالين السياسي والأمني، لا بد من تسريع الانتعاش الاقتصادي وعملية إعادة الإعمار. ونناشد المجتمع الدولي الاستمرار في مساعدة العراق في إعادة إعماره وتنميته

والوفاء بالتزامات المعونة وتعزيز التعاون مع العراق في إطار العهد الدولي. ونشجع العراق على توسيع التعاون مع البلدان المجاورة وإعطاء دور أكبر للآليات مثل اجتماعات وزراء خارجية البلدان المجاورة.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تحت قيادة السيد دي ميستورا، ووفقا للولايات المخوّلة من مجلس الأمن قد أحرزت تقدما جيدا في تعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وفي مجالات المساعدة الانتخابية والتعاون الإقليمي والمساعدة الإنسانية والتنمية وإعادة الإعمار. وتقدر الصين تقديرا عاليا جهودها في هذا الصدد.

ونحن نؤيد استمرار الدور الرئيسي للأمم المتحدة في العملية السياسية وإعادة البناء في العراق، إذ ينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ لها البيئة المؤاتية. ونحن على ثقة من أن الحكومة العراقية والأطراف المعنية الأخرى ستحترم التزاماتها بحسن نية وعلى نحو فعال لضمان سلامة أفراد البعثة وأمنهم.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن الوفد الفييتنامي، أود أن أشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد ستافان دي ميستورا، على عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في العراق وعمل الأمم المتحدة في ذلك البلد (S/2009/102). وأرحب بمشاركة السفير البياتي، ممثل العراق، وأشكره على بيانه.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث كثير من التطورات الإيجابية الهامة في المجالات السياسية والأمنية وإعادة الإعمار في العراق، بما في ذلك انخفاض مستويات العنف والإجرام عموما، وتحسن قدرة قوات الأمن العراقية واستمرار عودة المشردين داخليا واللاجئين. ويثلج صدورنا بوجه خاص النجاح في إجراء انتخابات في المحافظات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في ١٤ محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة. ويحدونا الأمل في أن الزعماء العراقيين سيغتنمون هذه الفرصة لإيجاد الزخم من أجل تحقيق الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

ومما يثلج صدورنا أيضا الزيادة المطردة في الوجود الدبلوماسي الدولي في العراق، ولا سيما بلدان المنطقة، وقرار مجلس الوزراء العراقي تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار من أجل تشييد المقر المتكامل للبعثة في بغداد، الأمر الذي نعتبره مؤشرا آخر على ازدياد ثقة البلد بنفسه وتعزيز مكانته الدولية.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التحديات الخطيرة التي ما زالت تواجه العراق. فالهجوم الصاروخي على مرفق الأمم المتحدة في المنطقة الدولية الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وأعمال العنف المثير للقلق التي وقعت في الأسابيع السابقة على الانتخابات في المحافظات، والهجمات الدموية على الحجاج الشيعة في مطلع كانون الثاني/يناير ومنتصف شباط/فبراير ٢٠٠٩، كلها أمور تدل على هشاشة الحالة. وفي الوقت نفسه، يثير قلقنا تزايد معدلات البطالة واتساع الاختلالات في تقديم الخدمات الاجتماعية وتدهور الأحوال المعيشية للفئات الأضعف – وسوادها الأعظم من النساء والأطفال واللاجئين والمشردين داخليا. وقد تصبح هذه الحالة أكثر خطورة في سياق الأزمة المالية الدولية والتقلبات في أسعار النفط.

والآن، وبعد إجراء انتخابات مجالس المحافظات بنجاح، ستكون الأشهر المقبلة حاسمة بالنسبة للعراق من حيث تعزيز التقدم الذي أحرز وإرساء الأسس المتينة لتحقيق المكاسب على المدى الطويل. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يكون السعي لتحقيق السلام الدائم والأمن في العراق بقيادة وطنية، مما يستدعي مزيجا متآلفا من البارامترات المتعددة والجهود الموحدة. وخلال هذه العملية، يظل تشجيع الحوار والمصالحة الوطنية بين جميع الفئات السياسية والعرقية

والطائفية يؤدي دورا هاما جدا. ولكي يتسنى ترسيخ التقدم في المجالين الأمني والسياسي، لا بد من المضي قدما في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. وندعو جميع الأطراف في العراق إلى أن تضع مصالحها الحزبية جانبا وأن تتبنى معا برنامجا وطنيا من أجل تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية والرخاء.

نشيد بالجهود التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة العراقية على تعزيز مؤسسات المحافظات المحلية والنهوض بالحوار السياسي وبناء الثقة وحل وضع كركوك والحدود الداخلية الأخرى المتنازع عليها وتقديم المساعدة الانتخابية ودعم عملية المراجعة الدستورية وتيسير الحوار الإقليمي بموجب قراري مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) و ١٨٣٠ (٢٠٠٨). وإلى جانب توسيع تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع المحافظات وإنشاء تواجد دائم لوكالات الأمم المتحدة الأخرى في العراق، تسهم هذه الجهود في تعزيز دور الأمم المتحدة في نشر الاستقرار والأمن والرخاء في العراق على النحو المكرس في استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة العراق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

في غضون ذلك، يتسم انخراط العراق البناء مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأهمية حاسمة لاستقرار وتعمير البلاد في الأجل الطويل. ونرحب بمشاركة العراق في هذه الأطر الواسعة مثل الاتفاق الدولي مع العراق ومرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق وصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق ومبادئ إعلان باريس والاجتماعات الوزارية الموسعة، وكذلك أفرقة العمل الإقليمية المعنية بالطاقة واللاجئين والأمن. ونؤيد تعزيز الجهود الجماعية لمساعدة العراق في كل مرحلة من مراحل تنميته ونتطلع إلى المساهمة فيها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وشكر الممثل الخاص دي ميستورا على عرضه التقرير (S/2009/102). وفضلا عن ذلك، نعرب عن امتناننا لجميع موظفي البعثة الذين يضطلعون بمهامهم بنجاح في ظل ظروف بالغة الصعوبة في العراق اليوم.

ونحن ممتنون للممثل الدائم للعراق، السيد البياتي، لتقريره المفصل عن إنجازات حكومة وشعب العراق والمشاكل الصعبة التي يعملون حاليا على حلها.

لا ريب في أن التقدم يحرز في العراق، ولكن من السابق لأوانه إفساح المجال لمشاعر الفرحة العارمة. ونتفق مع الآراء المعبر عنها في التقرير والتي تفيد بأن الحالة في العراق تطورت مؤخرا في اتجاه إيجابي. فقد تحسنت الحالة في المجال الأمني. وتم تعزيز قوات الأمن العراقية. ووطدت حكومة المالكي وجودها في المحافظات.

ومما يبعث على الارتياح أن انتخابات مجالس المحافظات في ٣١ كانون الثاني/يناير جرت، وفقا لتقييم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، دون اضطرابات خطيرة. وحقيقة أنه أمكن إجراء هذه الانتخابات التنافسية في حد ذاتها تستحق في رأينا الإشادة باعتبارها تطورا إيجابيا. ومن المهم أن عددا متزايدا من ممثلي الجماعات السياسية والطائفية والدينية المختلفة في العراق شاركوا في الانتخابات. ويمثل التصويت في المحافظات عنصر تقدم موضوعيا في العراق، وبخاصة من منظور العملية السياسية بوجه عام وتحقيق الوفاق الوطني، الذي تشجع عليه روسيا دائما باعتباره وسيلة للتوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأمد يُعتمد عليها في العراق. غير أنه ظهرت بعض المشاكل بالفعل، بما في ذلك تدني إقبال الناخبين، الذي وصل بالكاد إلى

٤٠ في المائة في بغداد. ويبرهن هذا على حقيقة أن ما يقرب من نصف السكان لم يمتلكوا حتى الآن زمام المبادرة في القضايا الأساسية في حياة البلاد وفي آفاق تنمية العراق. وفضلا عن ذلك، لم تتمكن شرائح مهمة من العراقيين، مثل اللاجئين والمشردين، من المشاركة وظلوا على هامش الحملة الانتخابية.

يشير التقرير إلى أن الجماعات الإرهابية السرية ما زالت تمتلك إمكانيات هائلة في العراق. وترفض شريحة مهمة من المجتمع العراقي وجود القوات الأجنبية في البلاد، حتى في الوقت الذي تخضع هذه القوات لقواعد محددة وتعمل في إطار زمني محدد بموجب اتفاق مركز القوات. وفي هذا السياق، ننتظر الاستفتاء الشعبي الذي سيجرى حول الاتفاقات الأمنية في موعد غايته ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، والذي سيحدد بشكل رسمي موقف العراقيين إزاء تلك الاتفاقيات بصورة نهائية.

والمشاكل الرئيسية الأخرى التي يحتمل أن تتفجر تشمل تلك الموصوفة بالتفصيل في التقرير؛ انتهاكات حقوق الإنسان؛ العنف الذي ترتكبه العناصر الوطنية لإنفاذ القانون والحالة في السجون ومراكز الاحتجاز. ويوفر العجز عن تسوية هذه المشاكل تربة خصبة لتفجر الصراع من جديد بين مختلف الجماعات ولممارسة الإرهابيين أنشطتهم. ونعتقد أن حكومة العراق ستتمكن من التغلب على هذه الصعوبات القائمة بالعمل في إطار تعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وكان إنشاء مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان خطوة مهمة لبلوغ تلك الغاية.

ويجب أيضا حل العديد من المسائل الأخرى، بما في ذلك تعيين حدود صلاحيات المركز الاتحادي والمناطق؛ وإنشاء مناطق تتمتع بالحكم الذاتي، وهي مسألة يجري بشأنها نقاش حي في المجتمع العراقي؛ وترسيم الحدود الإدارية، بما في ذلك كركوك؛ وتضمين الدستور التعديلات التي تم الاتفاق عليها سابقا والتي توسع إمكانية مشاركة ممثلي جميع الطوائف التي تعيش هناك في إدارة البلاد. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف المعقدة، التي ستحدد مستقبل العراق، حلولا وسطي، والأهم من ذلك، حوارا حقيقيا يمكن أن يسفر عن حلول ملائمة لتحقيق الوئام الوطني والحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية. نتمنى لحكومة وشعب العراق كل نجاح في القيام بذلك.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلادي أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا، والممثل الدائم للعراق، السفير البياتي، على بيانيهما.

يسعدنا، على غرار المتكلمين السابقين، أن نرى أن البيئة الأمنية مكنت من إجراء عملية انتخابية ناجحة، تميزت بمستوى مشجع من مشاركة الناخبين وبالخلو من الحوادث – أو وقوع عدد صغير جدا فحسب منها. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلادي على عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبخاصة العمل الذي أدته بصورة مشتركة مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لضمان مشاركة المواطنين العراقيين. ويمثل هذا، بلا شك، أفضل إنجازاتها الأخيرة. ويثق وفد بلادي في نجاح العمليات اللاحقة لتوسيع شرعية الحكومة ومواصلة تشجيع المصالحة وتعزيز شرعية المؤسسات.

يرحب وفد بلادي بالتحسن في الحالة الاقتصادية. وفي هذا السياق، نعتقد أن الدعم المالي الذي يتلقاه العراق ينبغي تقديمه في إطار يتيح الإشراف على الاستثمار الداخلي ويشجع المشاريع الخاصة على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، ننظر إلى تنفيذ برنامج تنمية القطاع الخاص، بموجب

استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة العراق الموقعة مؤخرا، باعتباره تطورا إيجابيا.

ونؤيد، بالقطع، الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام (S/2009/102) بتركيز دعم المجتمع الدولي بصورة منهجية على المجالات التي تسجل المؤشرات الإنسانية والإنمائية فيها أكبر نقص. وفي رأينا، أن إحدى الأولويات ينبغي أن تكون مكافحة انعدام الأمن الغذائي في الجزء الجنوبي من البلد.

إن جميع الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة يجب أن ترافقها جهود لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، التي يشكل نظام إقامة العدل، دون شك، مكونا في غاية الأهمية من مكوناتها. ويمثل بناء القدرات في القطاع القضائي مجال أولوية يتطلب دعم إطار مؤسسي من التعاون مع المؤسسات الأخرى المختصة في هذا المجال.

ويشعر وفد بلادي بالقلق من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان. وبعيدا عن الأهمية الإحصائية لما يسمى جرائم الشرف، نحث على اتخاذ الإجراءات اللازمة لخفض عددها. إننا ندرك الخطوات الإيجابية المتخذة في ميدان حقوق الإنسان، ولا سيما إنشاء المفوضية المستقلة، التي نأمل أن تستخدم كأداة لحماية وتعزيز تلك الحقوق.

في الختام، أهنئ العراق على التقدم الذي أحرزه لا تجاه تحقيق المصالحة وبناء القدرات المؤسسية فحسب، بل أيضا في تطبيع علاقاته مع جيرانه؛ وعلى الاعتراف الدولي المتزايد بالجهود التي يبذلها في تطبيع وضعه الوطني؛ وعلى جهوده في تحسين رفاه الشعب العراقي.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/102)، والممثل الخاص ستافان دي ميستورا وموظفيه على ما يقدمونه يوميا في العراق من خدمات ممتازة وأداء رائع.

كما أود أن أشكر السفير العراقي البياتي، على ملاحظاته الهامة، وأن أهنئ حكومته، وشعب العراق على التقدم الهام الإيجابي الذي أحرزاه مؤخرا.

مع تعرض مصالحنا الاستراتيجية المشتركة للخطر، ووجود آلاف الأمريكيين الشجعان معرضين للأذى، وتأرجح مستقبل ملايين العراقيين، يظل العراق مسألة ذات أهمية بالغة للولايات المتحدة، ولكن مسألة ستسلك الإدارة الجديدة مسارا جديدا بشأنها. إن القوات الأمريكية وقوات التحالف، وأعضاء السلك الدبلوماسي الدولي، والعاملين في مجال تقديم المعونة، وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الذين يركزون جميعا على بناء مستقبل يسوده السلام والأمن والاستقرار في العراق، يؤدون عملهم بصورة رائعة، ونحييهم على إنجازاتهم وتضحياتهم.

وتستفيد المصالح العراقية والأمريكية على السواء، على أفضل وجه، عن طريق إعادة الانتشار الآمن والمسؤول لقوات الولايات المتحدة من العراق، ودعم العراقيين بينما يتولون السلطة الكاملة عن إدارة دولتهم ذات السيادة، وتشجيع الدول الأخرى على المشاركة في المساعدة على تحقيق الاستقرار في المنطقة ونشر مجموعة كبيرة من الأدوات لإزالة الخطر المستمر للإرهاب المنتسب لتنظيم القاعدة.

وبانتهاء ولاية قوات التحالف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بدأنا مرحلة جديدة مع العراق كصديق وشريك يعمل من أجل إقامة نظام حكم مفتوح وديمقراطي، وتعزيز السلام والتعاون مع جيرانه والعالم بشكل أوسع. ومع ذلك، لا يزال العراق ذو السيادة يتطلع إلى المجتمع الدولي من أجل الدعم في هذه المجالات، ونشجع الدول الأعضاء على مساعدة العراق على تعزيز مؤسساته الديمقراطية، وإعادة مواطنيه المشردين إلى الوطن، وتعزيز ديمقراطيته واحترام

سيادة القانون، وتعميق علاقاته المثمرة مع جميع جيرانه حتى في الوقت الذي يعمل فيه على مواصلة تعزيز وبناء اقتصاده.

ولن تنسى الولايات المتحدة أبدا الثمن الباهظ الذي دفعته هذه المؤسسة في العراق. وسنكرّم دائما التضحية القصوى التي قدمها سيرجيو فييرا دي ميلو وزملاؤه، الذين ضحوا بحياتهم في محاولة بناء عراق جديد، والذين تفانوا طوال حياتهم المهنية في الكفاح من أجل إقامة عالم سلمي وشرعي ولائق.

ونحيي الدور الهام للغاية الذي لا تزال تضطلع به الأمم المتحدة في العراق. وتحت قيادة الممثل الخاص دي ميستورا وبناء على دعوة الحكومة العراقية، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بتوسيع وتعزيز وجودها في العراق. إن دورها بعيد الأثر بقدر ما هو مهم – ألا وهو المضي قدما بالمصالحة الوطنية، والمساعدة على حل التراع حول الحدود الداخلية، وضمان أن تكون الانتخابات العراقية حرة ونزيهة، ومساعدة أولئك الذين توقفت حياتهم بسبب اضطرابات الحرب، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا. وبالنيابة عن الولايات المتحدة، أشعر بالفخر لأن أعرض دعمنا الكامل للعمل الذي تضطلع به البعثة. وتعرب الولايات المتحدة عن امتنانها للممثل الخاص دي ميستورا وموظفيه على إنجازاتهم وتصميمهم.

اسمحوا لي أن أتكلم بضع لحظات عن تطور كانت فيه الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مفيدة بوجه خاص. إن العراق، كما نناقشه الآن، أجرى مؤخرا انتخابات في المحافظات اختار فيها الناخبون في البلد مجالس محلية جديدة في ١٤ محافظة من المحافظات الـ ١٨ في العراق. وقد كان هذا التصويت الحر والسلمي، بشرعيته المحترمة على نطاق واسع، لحظة أثلجت صدورنا في تطور الديمقراطية العراقية. وكانت مشاركة الناخبين عالية، وقام المرشحون من جميع الأحزاب الرئيسية العراقية والمجتمعات المحلية بترشيح أنفسهم بجدية، ولم تلطّخ تلك الانتخابات أية مظاهر للمقاطعة أو العنف الجسيم أو أية اضطرابات كبيرة. وارتقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى مستوى التحدي هناك، واضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بدور هام وداعم، بتوفير المساعدة التقنية والمشورة المتأصلة في الخبرة الطويلة للأمم المتحدة.

ونهنئ بصورة أهم حكومة العراق وشعبه، اللذين يعود الفضل الأكبر إليهما في هذه المسيرة الحفازة للتغير السياسي السلمي. ولقد هز مشاعري شخصيا منظر الشرطة العراقيين الذي ساعدوا على تأمين أماكن الاقتراع وحماية الناخبين العاديين المصممين على الإدلاء بأصواتهم. وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمجتمع الدولي، نأمل أن يشعر العراقيون بالارتياح، على نحو مماثل، إزاء الانتخابات الوطنية التي ستجرى في نهاية هذا العام.

أود أن أسترعي الانتباه بوجه خاص اليوم إلى مجال يتطلب منا جميعا مزيدا من العمل وشعورا أشد بالإلحاحية، ألا وهو محنة ملايين اللاجئين والمشردين داخليا من العراقيين، الذين يشكلون أحد أكبر التجمعات السكانية من اللاجئين في العالم اليوم. ويواجه اللاجئون العراقيون ظروفا صعبة بشكل متزايد في البلدان التي تستضيفهم: ارتفاع أسعار الغذاء، وإيجارات لم يعد بالإمكان تحملها، وموارد شخصية متضائلة. وقد عملت كل هذه الظروف على زيادة شبح الفقر واليأس.

وهكذا، فإننا حتى في الوقت الذي نثني فيه على البلدان المضيفة لكرمها، نحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده في مساعدة اليائسين والضعفاء؛ وضمان أن تقوم المنظمات غير الحكومية والبلدان المضيفة والجهات الأخرى بتوفير الحياة الكريمة والملاذ الآمن للأشخاص الموجودين

بالفعل تحت رعايتها؛ ومساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي على تقديم معونات إضافية إلى المحتاجين؛ ومساعدة حكومة العراق على تطوير القدرات والظروف المناسبة التي تسمح للأشخاص الذين اقتلعوا من ديارهم على العودة إليها في سلام.

وستدعم الولايات المتحدة التنمية المستمرة في العراق بوصفه بلدا ديمقراطيا تستطيع أن تشارك فيه جميع الطوائف في تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دولة تحمي حقوق الإنسان والحقوق المدنية لجميع مواطنيها – دولة تعيش في سلام مع جيرانها والمجتمع الدولي. وستتحرك الولايات المتحدة بأسلوب مسؤول وآمن من أجل تخفيض وجودنا العسكري في العراق. وسيحدد الاتفاق الأمني الثنائي مع العراق الإطار للدرب الذي نسلكه، وستجري عملية إعادة انتشار قواتنا المقاتلة بالتشاور مع الحكومة العراقية وبدعم منها.

إن هذا الالتزام الذي يجري اتخاذه بكل عناية لإنهاء الحرب لا يقلل، بأي حال من الأحوال، الدعم الطويل الأجل الذي تقدمه الولايات المتحدة من أجل إقامة عراق ذي سيادة ومستقر وديمقراطي ومزدهر يشكل قوة للسلام في منطقة مضطربة. والواقع أننا وقعنا اتفاقا واسعا مع العراق يضع برنامجا طويل الأمد للتعاون في ميادين تتراوح ما بين التعليم والتجارة والتكنولوجيا والجهود المشتركة للتصدي لتحديات الطاقة في القرن الجديد. وتعمل الولايات المتحدة والعراق بالفعل من أجل بناء أساس قوي للتعاون في المستقبل وشراكة مستمرة تفيد شعبينا المتمتعين بالحرية والسيادة وتفيد المنطقة كلها.

ويجب أن يُفهم نهجنا إزاء العراق أيضا في سياق إقليمي أوسع. وسيعطينا التخفيض المسؤول لأعداد قوات الولايات المتحدة في العراق مرونة إضافية للتحرك في أفغانستان. وفي الوقت ذاته، ستتبع الولايات المتحدة بقوة استراتيجية شاملة في الشرق الأوسط. وستلبي تلك الاستراتيجية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والطموحات السياسية والاقتصادية المشروعة للشعب الفلسطيني. وستسعى إلى وضع حد لطموحات إيران في حيازة قدرة نووية غير مشروعة وفي دعمها للإرهاب. وستهدف تلك الاستراتيجية إلى تشجيع إيران وسوريا على أن تصبحا طرفين إقليميين بناءين، وستعمّق روابطنا مع شركائنا في المنطقة لبذل الجهود المشتركة لكفالة إقامة سلام واسع النطاق ودائم.

ويشكّل هذا مسارا جديدا، ولكنه المسار الصحيح لمستقبل العراق، ولاستقرار المنطقة، ولأمننا المشترك ورفاهنا، في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثل لليابان.

أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على تقريره المفيد للغاية. وتعرب اليابان عن تأييدها ودعمها الكاملين لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما أعرب عن امتناني العميق لجميع موظفي البعثة، الذين يعملون في ظروف صعبة. ونعرب عن صادق عزائنا لأسر الموظفين الذين فقدوا أرواحهم أثناء أدائهم هذه المهمة النبيلة.

وأود أيضا أن أهنئ السفير البياتي على بيانه الهام للغاية وعلى التقدم الذي تحرزه الحكومة العراقية والشعب العراقي.

وتعرب اليابان عن سرورها للتطورات الإيجابية التي طرأت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في انتخابات المحافظات التي أجريت بنجاح في كانون الثاني/يناير. وقد أعرب مراقبونا للانتخابات الذين شاركوا في هذه العملية

عن تقديرهم الرفيع لما أبدته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق من مقدرة مهنية في أدائها لعملها ولسير عملية الاقتراع في سلاسة بوجه عام. وأشعر بالامتنان لما أُعرب عنه من كلمات طيبة فيما يتعلق بالمساهمة اليابانية.

ولا يمكن أن تتمتع بالمشروعية الضرورية لكسب تأييد الشعب سوى عملية انتخابية تمثيلية وشاملة للجميع. وسوف تتطلب نتيجة الانتخابات من الأحزاب السياسية أن تتعاون فيما بينها لاختيار مسؤوليها. وترجو اليابان أن يكون في نجاح انتخابات المحافظات ما يبشر بالخير للعملية الديمقراطية في المستقبل. ونرجو، بتعاون من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والبعثة، أن تزيد مشاركة الناخبين في المرحلتين التاليتين، الانتخابات الوطنية وانتخابات المحافظات المتبقية.

وللتحسن الأمني أهمية بالغة لتنمية البلد. وكان التقدم الإيجابي في الحالة الأمنية خلال ربع السنة الأخير مشجعا. ونرحب بالدور المتنامي الذي تضطلع به قوات الأمن العراقية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من بلدان التحالف التي توفر الدعم الأمني. غير أنه ما زالت تقع حوادث تبعث على القلق، ونحن ندين أعمال العنف كافة.

وإلى جانب الأمن، ينبغي أن نركز على الإصلاح وإعادة الإعمار والتنمية من أجل النهوض بمستويات المعيشة للشعب العراقي قاطبة. وقد قدمت اليابان منحة بمبلغ ١,٦ بليون دولار للمساعدة في تلبية الاحتياجات العاجلة في مجالات مثل إمدادات الكهرباء والخدمات الطبية. وعلاوة على التدابير التي اتخذتها اليابان لإلغاء ديون بمبلغ ٦ بلايين دولار، فقد تعهدت بتقديم دعم إضافي قدره ٣,٥ بليون دولار لإجراء إصلاح واسع النطاق للهياكل الأساسية. وتم بالفعل الاتفاق على ١٢ مشروعا هاما من الناحية الاستراتيجية، بتكلفة إجمالية تبلغ ٢,٥ بليون دولار. وسيوجه مبلغ البليون دولار المتبقي تركيزا أكبر للتنمية في المنطقتين الوسطى والغربية.

غير أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة يلزم أن يعالجها الشعب العراقي. فالعراق أولا وقبل كل شيء يحتاج إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي لا بد من توفيرها لجميع سكان العراق، بمن فيهم المشردون. وقد أصبح هذا يشكل صعوبة فعلية مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط. ومع أن المجتمع الدولي، بما فيه اليابان، مستعد لدعم العراق، فإن المنتظر من حكومة العراق أن تنهض بالأعمال التي وعدت بها في وثيقة العهد الدولي. ولدينا ثقة بأن العراق، إذا ما توافر له الدعم التقني الملائم، سرعان ما سيصبح اقتصادا نابضا بمقدوره أن يجني عوائد السلام.

وثمة تحديات أخرى، من بينها الحدود الداخلية المتنازع عليها، ومراجعة الدستور، والانتخابات الوطنية. وقريبا تتصدر القائمة مسألة الوضع القانوني لكركوك. وأرجو أن يتمكن الشعب العراقي بمساعدة البعثة من إيجاد حل عادل لهذه المسألة. ولا يمكن حل المسائل السياسية إلا من خلال العملية السياسية. أما اللجوء إلى العنف لتحقيق مكاسب سياسية فأمر لا يمكن قبوله مطلقا.

ومن المسائل الهامة الأخرى كيفية تطبيع علاقة العراق مع بقية المجتمع الدولي وتحقيق مكانة دولية مساوية لمكانته قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). ونترقب باهتمام التقرير الذي يعده الأمين العام استجابة للقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨).

ونعرب عن ترحيبنا بالتفاعل الإيجابي بين حكومة العراق والبلدان المجاورة. وندعو الحكومة بقوة، بوصفها شريكا مسؤولا، إلى أن تعمل على نحو بناء مع البلدان

المجاورة والمجتمع الدولي للتوصل إلى حلول لجميع المسائل المعلقة.

وبينما نقر بالمكاسب التي تحققت حتى الآن، ننوه إلى أن عام ٢٠٠٩ سيكون عاما هاما لمستقبل العراق. وأود أن أختتم بالإعراب مجددا عن دعم اليابان القوي لحكومة العراق وشعبه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد دي ميستورا للرد على الملاحظات التي أبداها أعضاء المجلس.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): سأكتفي بكلمات قليلة، لأعرب فقط عن تقديري للملاحظات الإيجابية والبنّاءة الكثيرة وللمشورة التي قدمها كل عضو من أعضاء مجلس الأمن. ونتطلع إلى الاستمرار في الإبلاغ عن إحراز تقدم. وسوف تتفاوت حظوظنا من التوفيق صعودا وهبوطا: نعلم ذلك. ولكن ما سمعناه اليوم سيشجع السفير البياتي كما سيشجعني شخصيا على مواصلة السير في هذا الطريق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي ميستورا على ملاحظاته. وأتطلع إلى استمراره، هو ومساعدوه، في القيام بهذا العمل الناجح.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.